تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأحد

التاريخ: 1 ديسمبر 2025

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17419

ولي العهد رئيس الوزراء يصدر قرارا بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة «غير السارية»

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء قرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠٢٥، بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة (غير السارية)، وذلك بناء على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة (غير السارية)، برئاسة وزير الصحة، وعضوية كلٍ من:

١- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.

٢- مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.

٣- مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.

٤- مدير إدارة تمكين الشباب بوزارة شؤون الشباب.

٥- مدير إدارة تغيير المناخ والتنمية المستدامة بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.

٦- مدير إدارة الأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم.

٧- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.

٨- رئيس الخدْمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.

٩- رئيس الأطباء بالمستشفيات الحكومية.

١٠- استشاري ورئيس قسم جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية بمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب.

١١- استشاري الغدد الصماء والسكري بمستشفى الملك حمد الجامعي.

١٢- نائب رئيس جمعية السكري البحرينية.

١٣- رئيس جمعية مكافحة السرطان البحرينية.

ويكون رئيس مجموعة الأمراض غير السارية بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقرراً للفريق.

المادة الثانية

على وزير الصحة والجهات المعنية -كُلٌّ فيما يخصه- تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 2
Link

ولي العهد رئيس الوزراء يصدر قرارا بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢٥ بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية، بناءً على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية برئاسة وزير الصحة، وعضوية كلٍ من:

١- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.

٢- الوكيل المساعد للخدمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم.

٣- مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.

٤- مدير إدارة التفتيش بوزارة الصناعة والتجارة.

٥- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.

٦- رئيس الخدمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.

٧- رئيس الأطباء للأقسام الباطنية بالمستشفيات الحكومية.

٨- رئيس قسم تنظيم المؤسسات الصحية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

٩- رئيس وحدة مراقبة العدوى في الخدمات الطبية الملكية.

١٠- رئيس الأطباء بمستشفى الملك حمد الجامعي .

١١- استشاري أمراض معدية بالمستشفيات الخاصة يختاره رئيس المجلس الأعلى للصحة.

١٢- رئيس الشُعبة العلاجية بإدارة الشؤون الصحية والاجتماعية بوزارة الداخلية.

ويكون رئيس قسم مكافحة الأمراض بوزارة الصحة مقرراً للفريق.

المادة الثانية

على وزير الصحة والجهات المعنية – كُلٌّ فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القرار – ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشْره في الجريدة الرسمية.

P 2
Link

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17419

ولي العهد رئيس الوزراء يصدر قرارا بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٥، بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته، وذلك بناء على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته برئاسة وزير الصحة، وعضوية كل من:

١- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.

٢- مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.

٣- مدير إدارة الاتصال والتوعية البيئية بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.

٤- مدير إدارة الموارد البشرية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.

٥- مدير إدارة الالتزام والمخاطر الجمركية بشؤون الجمارك بوزارة الداخلية.

٦- مدير إدارة السياسات الضريبية بالجهاز الوطني للإيرادات.

٧- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.

٨- رئيس قسم الصحة المدرسية بإدارة الإرشاد ومصادر المعرفة بوزارة التربية والتعليم.

٩- رئيس الخدمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.

١٠- رئيس جمعية مكافحة التدخين.

ويكون رئيس مجموعة مكافحة التدخين والتبغ بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقرراً للجنة.

وتكون مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثانية

يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء الرأي في بعض الحالات متى ارتأت اللجنة ذلك، من دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه اللجنة من قرارات.

المادة الثالثة

يُلغى القرار رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته.

المادة الرابعة

على وزير الصحة والمعنيين – كُلٌّ فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 2
Link

106 سجلات تقديم الشيشة من دون ترخيص صحي

التجارة: إدراج الصحة ضمن إشعارات طلبات الشيشة

أشار تقرير ديوان الرقابة والمالية إلى عدم قيام وزارة الصناعة والتجارة بإخطار وزارة الصحة عند إضافة نشاط تقديم الشيشة إلى السجلات التجارية، بما يُمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام أصحابها باستيفاء كل الاشتراطات الصحية المطلوبة وإصدار التراخيص الصحية قبل مزاولة النشاط، الأمر الذي أدى إلى وجود سجلات نشطة تتضمن النشاط المذكور من دون ترخيص صحي، بلغ عدد ما أمكن حصره منها ١٠٦ سجلات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

• رد الجهة:

تم تصحيح الوضع، وإدراج وزارة الصحة بنظام سجلات ضمن الإشعارات لطلبات الشيشة.

P 14
Link

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين

العدد: 17419

تكدس أدوية نفسية ومؤثرات عقلية منتهية الصلاحية

المستشفيات الحكومية: النظام الجديد لاستبعاد الأدوية يطبق في ٢٠٢٦

اشار تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بخصوص المستشفيات الحكومية ذات العلاقة بالصحة النفسية ومكافحة الإدمان الى عدم وجود سجلات دقيقة ومكتملة لدى صيدليات وأقسام وأجنحة مجمع السلمانية الطبي ومستشفى الطب النفسي ومركز التصلب اللويحي لحركة الأدوية بما فيها أدوية الأمراض النفسية، تبين الأنواع والكميات المتسلمة والمصروفة للمرضى والرصيد المتبقي من كل صنف.

وبين التقرير وجود كميات من أدوية الأمراض النفسية والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف منتهية الصلاحية مكدسة بمخازن وصيدليات مجمع السلمانية الطبي ومستشفى الطب النفسي ومركز التصلب اللويحي، ولم يتم استبعادها وإتلافها بالرغم من مضي فترات طويلة على انتهاء فترة صلاحية بعضها تجاوزت في بعض الحالات الأربع سنوات، الأمر الذي قد يؤدي إلى صرف تلك الأدوية عن طريق الخطأ، ويفسح المجال لسوء استغلالها.

* رد الجهة: نؤكد أهمية هذه الملاحظة في تعزيز الرقابة الدوائية، وقد تم البدء في إعداد خطة تنفيذية ورفع جميع المتطلبات من الصيدلية للجهات المعنية وذلك لضمان إحكام حركة المخزون من خلال العمل على:

○ رفع طلب إنشاء سجل موحد لحركة المخزون لجميع أقسام ووحدات وصيدليات المستشفيات الحكومية بالإضافة الى الأجنحة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، على أن يتم الربط بين النظامين الجديدين (RMS) و(SNMS) لضمان التكامل والشفافية.

○ طلب إدراج خاصية إنشاء مخزون خاص لكل صيدلية وتتبع حركة المخزون في كل وحدة ضمن مشروع تطوير نظام (RMS)، وسيتم تضمين خاصية تتيح تتبع المخزون على مستوى كل وحدة أو قسم، بما يضمن معرفة الرصيد المتبقي من كل صنف في أي وقت.

○ يتم التنسيق مع مخازن شفاء المركزية مسبقا بتسلم هذه الأدوية التي تم تسلمها بشكل مباشر من مستشفيات أخرى، علماً بأن ذلك يتم في حالات استثنائية فقط حيث إن هذه المواد تعتبر من فئة المواد المنقذة للحياة والتي يترتب على تأخيرها خطورة على حياة المريض، ثم يتم تسليم أوراق التسلم بعد التوقيع ومطابقة جميع البيانات مع المواد المتسلمة وبعدها يتم التواصل وتوصيل هذه الأوراق إلى مخازن شفاء لعمل اللازم، علماً بأنه تم رفع رسالة مسبقاً من إدارة الصيدلية وذلك لتمكين الصيدلية من تسجيل الكميات المتسلمة بشكل مباشر حال وصولها، لكن تبين عدم وجود هذه الخاصية في النظام، حيث يتطلب تسجيل الكميات وجود طلب شراء مسبق. وعليه تم طلب إدراج هذه الخاصية ضمن مشروع النظام الجديد (SNMS).

○ نظام (I-SEHA) لا يغطي الاحتياجات الفنية للموصفات في أجنحة العناية القصوى، وقد تم التواصل مع المعنيين من أجل تطبيق هذه الاحتياجات بشكل صحيح، وقد تبين أن إجراء التعديلات المطلوبة في النظام مرتبط بتحديد مستقبل نظام المعلومات الصحية، وقد تم رفع جميع المتطلبات لإدراجها في نظام (RMS).

○ جار العمل على التحول الرقمي الى النظام الجديد بالتنسيق مع المجلس الأعلى للصحة وتضمين الخاصية المطلوبة، ومن المتوقع التنفيذ خلال شهر فبراير لعام ٢٠٢٦.

كما تم رفع الطلب بإضافة خاصية إزالة الأدوية المنتهية/ التالفة من النظام لتضمينها في نظام (RMS). ونظرا الى عدم استبعاد هذه الأدوية من النظام فور استبعادها من المخزن من القائمين على ذلك آنذاك، فقد ترتب على ذلك وجود بعض الصعوبات في إنهاء إجراءات استبعادها الآن، وجار التنسيق مع الجهات المعنية بشأن إنهاء هذه الإجراءات في النظام الجديد، ومن المتوقع الانتقال الى النظام الجديد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

* رد الجهة: تؤكد الإدارة حرصها والتزامها الكامل بما ورد في الملاحظة بشأن ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبعاد وإتلاف الأدوية منتهية الصلاحية في مخازن وصيدليات مجمع السلمانية الطبي، ومستشفى الطب النفسي، ومركز التصلب اللويحي، وذلك لضمان سلامة المخزون الدوائي وتفادي صرف تلك الأدوية عن طريق الخطأ أو إساءة استخدامها.

وقد واجهت الإدارة في وقت سابق تغييرا في آلية استبعاد الأدوية منتهية الصلاحية، حيث تم إلغاء الإجراء السابق الذي كان يتم بموجبه إشعار الجهات المعنية قبل تنفيذ الاستبعاد، ما أدى إلى تأخر مؤقت في تنفيذ عملية الإتلاف رغم جاهزية المستندات ومخاطبة الجهات المختصة. وبعد تسلم الردود من الجهات المعنية، تم تنفيذ عملية الاستبعاد فعليا، وتسليم الأدوية منتهية الصلاحية إلى الشركة المختصة بالإتلاف وفقا للإجراءات المعتمدة.

وتؤكد الإدارة استمرارها في الالتزام الدوري باستبعاد الأدوية منتهية الصلاحية أولا بأول، وذلك ضمن خطة رقابية داخلية جار العمل عليها، ووضع آليات لضمان عدم صرف أي أدوية منتهية الصلاحية للمرضى واتباع كافة الاجراءات لضمان سلامة الأدوية بحسب معايير التخزين المتبعة دولياً.

مستشفيات الصحة النفسية تتجاهل خطة الصحة العالمية

خطة متوائمة مع استراتيجية مستشفى الطب النفسي (٢٠٢٦-٢٠٣٠)

كشف تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية ان المستشفيات الحكومية ذات العلاقة بالصحة النفسية ومكافحة الإدمان لم تقم باتخاذ أية إجراءات لتنفيذ الأهداف والمبادرات المدرجة في خطة العمل الشاملة لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بالصحة النفسية للسنوات (٢٠١٣-٢٠٣٠).

* رد الجهة: سيجري العمل على مواءمة الاستراتيجية القادمة لمستشفى الطب النفسي مع خطة العمل الشاملة لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة النفسية، بما يضمن تكامل الأهداف وتعزيز فاعلية المبادرات ذات الصلة، وستقوم إدارة مستشفى الطب النفسي بوضع خطة تشغيلية مفصلة متوائمة مع استراتيجية مستشفى الطب النفسي (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، بحيث تتضمن:

١) تحديد الأهداف المرحلية لكل محور استراتيجي.
٢) ترجمة المبادرات إلى برامج تنفيذية مع مؤشرات أداء كمية ونوعية قابلة للقياس.
٣) توزيع المسؤوليات والأدوار على الأقسام المعنية لضمان تكامل التنفيذ.
٤) تحديد جداول زمنية واضحة للتنفيذ.
٥) رفع تقارير دورية نصف سنوية للإدارة العليا بالمستشفيات الحكومية حول مستوى الإنجاز والتحديات.

وعليه، فإن الخطة التشغيلية سيتم استكمالها واعتمادها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، على أن يبدأ التنفيذ الفعلي ابتداءً من منتصف العام نفسه، وبما يضمن الارتباط المباشر مع أهداف ومبادرات استراتيجية مستشفى الطب النفسي (٢٠٢٦-٢٠٣٠).

غياب أجنحة خاصة لمرضى الإدمان من الإناث في الطب النفسي

أجنحة لمرضى الإدمان ضمن مشروع المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات

كشف تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية ان المستشفيات الحكومية ذات العلاقة بالصحة النفسية ومكافحة الإدمان عن عدم تخصيص جناح خاص في مستشفى الطب النفسي لعلاج مرضى الإدمان الإناث، أسوة بالمرضى الرجال، حيث يتم دمجهن في الأجنحة المخصصة للإناث المصابات بأمراض نفسية من غير المدمنات، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على عملية علاج المريضات النفسيات غير المدمنات ويؤخر تعافيهن، بالإضافة الى عدم وجود جناح خاص لمرضى الإدمان الذكور الذين يتعرضون لأمراض نفسية خلال فترة العلاج، حيث يتم دمجهم مع المرضى النفسيين غير المدمنين في نفس الأجنحة بمستشفى الطب النفسي، وفي نفس الغرف، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على عملية علاج المرضى النفسيين غير المدمنين ويؤخر تعافيهم.

كما بين التقرير عدم تخصيص جناح خاص للإناث المحولات من الجهات الأمنية بغرض التقييم الجنائي لحالاتهن النفسية، على غرار الجناح المخصص للذكور، حيث يتم دمجهن في الأجنحة المخصصة للأمراض النفسية الحادة التي لا تتوافر فيها رقابة أمنية كافية، الأمر الذي يسمح لهن بالهروب، ويصعب من منع أي تجاوزات قد تحصل منهن ويحول دون رصدها في حال حصولها.

* رد الجهة: تم تخصيص جناح خاص لمرضى الإدمان بمختلف فئاتهم (رجال – نساء) ضمن مقترح مشروع المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات، ويجري العمل على رفع مشاريع لزيادة الطاقة الاستيعابية وتخصيص خدمات إضافية.

* رد الجهة: ستدرج هذه التوصية ضمن خطة تطوير الخدمات بالمستشفى، ستتم دراسة إعادة تخصيص الأجنحة بحسب الاحتياجات، وضمان الاستخدام الأمثل عندما يتم الانتهاء من ترميم وصيانة مبنى ابن النفيس، وسيتم تحديد المدة المتوقعة للتنفيذ فور الانتهاء من الحصول على الموافقات اللازمة بالتنسيق مع وزارة الأشغال.

* رد الجهة: تم تخصيص أجنحة للحالات الجنائية بمختلف الفئات ضمن مقترح مشروع المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات، كما سيتم العمل على إدراج هذه التوصية ضمن خطة تطوير الخدمات بالمستشفى.

32 مريض إدمان على قوائم الانتظار

المستشفيات الحكومية: تقليص فترة الانتظار

كشف ديوان الرقابة المالية والإدارية عن وجود ٣٢ مريضَ إدمان على قوائم الانتظار للدخول إلى مستشفى الطب النفسي لتلقي العلاج من الإدمان، وذلك كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مما يخالف الإجراءات المعمول بها بالمستشفى والتي تقضي بإدخال مرضى الإدمان المستشفى والبدء في علاجهم فور حضورهم وطلبهم العلاج، وقد تراوحت الفترة من تاريخ طلبهم الدخول إلى المستشفى للعلاج وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ما بين ٥٣ يوما و١٠٩ أيام من دون البدء في علاجهم.

* رد الجهة: جار بحث مدى إمكانية نقل مرضى الإقامة الطويلة إلى مستشفى المحرق للإقامة الطويلة، بعد أن أصبح المبنى شاغراً، وذلك على أن يتم العمل على صيانته وإجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب مع طبيعة الحالات التي سيتم رعايتها وبما يسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية لعلاج حالات الإدمان، ومن المتوقع البت في هذا الأمر خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥، كما نود الإشارة إلى أنه تم تقليص فترة الانتظار بشكل ملحوظ، بما يضمن سرعة تقديم الخدمات العلاجية للمرضى.

كما كشف تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية عن عدم قيام المستشفيات الحكومية ذات العلاقة بالصحة النفسية ومكافحة الإدمان بأعمال الترميم والأعمال الإنشائية الإضافية المطلوبة لمبنى ابن النفيس بمستشفى الطب النفسي، على الرغم من مرورِ حوالي ٣ سنوات على إخلائه بسبب تهالكه وحاجته إلى تلك الأعمال وفقا لتقرير أعدته وزارة الأشغال بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى خفض الطاقة الاستيعابية للمستشفى من ٢٦٧ سريرا إلى ١٨٢ سريرا، أي بنسبة ٣٢%.

* رد الجهة: قامت وزارة الصحة في عام ٢٠٢٢ بالتنسيق مع وزارة الاشغال لتقييم مبني ابن النفيس وتحديد نطاق الصيانة، وقد تم نقل المشروع إلى المستشفيات الحكومية في عام ٢٠٢٣. وتمت إعادة تقييم نطاق العمل وتحديث الميزانية اللازمة للمشروع خلال عام ٢٠٢٤، وتم تقديم النطاق المحدث للموافقة المالية مع طلب زيادة لتغطية العجز. وقد قامت المستشفيات الحكومية بإعادة دراسة نطاق تقنية المعلومات المحدد من وزارة الصحة وإضافة الاحتياجات والحصول على موافقة لجنة الحوكمة، وتقديم احتياجات البنية التحتية لوزارة الاشغال.

عدم استبدال أنظمة التكييف في السلمانية التي يعود عمرها إلى ٤٠ عاما

الأشغال: توجيه الاستشاري الهندسي للإسراع في إعداد الرسوم الهندسية

كشف تقرير ديوان الرقابة المالية عن رصد ملاحظة حول الحاجة إلى وضع واعتماد سياسات ولوائح تنظيمية لخدمات وأعمال صيانة المباني الحكومية على مستوى جميع الجهات الحكومية بحيث يتم فيها تحديد أدوار وصلاحيات وزارة الأشغال وباقي الجهات الحكومية بشأن أعمال الصيانة.

رد الجهة

إعداد سياسات ولوائح تنظيمية لخدمات صيانة المباني ومن ثم تعميمها على جميع الجهات الحكومية، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك خلال الربع الرابع من العام المقبل.

ورصد التقرير ملاحظة حول وجود عدد من المباني الحكومية القديمة يتجاوز عمر بعضها ٥٠ عامًا، وتعاني من قصور في أعمال الصيانة المنفذة لها وعلى الأخص الصيانة الوقائية، مما يتطلب عمل دراسة فنيّة بشأن المباني القديمة وتقييم لحالتها ووضع خطة للتعامل معها بما يساعد على ضمان مستخدميها ومرتاديها.

رد الجهة

حصر كافّة المباني الحكومية القديمة للجهات التي تعهد مسؤولية صيانة مبانيها والقيام بدراسة فنيّة وتقييم لحالة تلك المباني مع وضع خطة للتعامل معها، أما بخصوص المباني القديمة التابعة للجهات التي لا تعهد مسؤولية صيانة مبانيها للوزارة فإنه سيتم التنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني لحصر تلك المباني، وتوجيه الجهات للقيام بالدراسة الفنيّة والتقييم لحالة تلك المباني مع وضع خطة التعامل معها، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك خلال الربع الرابع من ٢٠٢٦.

كما جرى ملاحظة انخفاض نسبة التنفيذ للخطط السنوية لإدارة صيانة المباني خلال السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤ والبالغة ٣٣٪ و٢٩٪ على التوالي من إجمالي المشاريع المخطط لها.

رد الجهة

ستقوم الوزارة بدراسة ووضع واعتماد المنهجية المطلوبة مع الجهات المختصة لتحديد أولوية تنفيذ المشاريع غير المخطط لها، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٧.

ولوحظ في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول تنفيذ مشاريع وأعمال صيانة المباني الحكومية ذات الصفة الطارئة والمستعجلة التي تشكل خطرًا على حالة المباني، وتهدد سلامة مستخدميها ومرتاديها الملاحظات التالية:

رصد التقرير وجود تأخير في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل قبو جامعة البحرين بالصخير امتد لفترة ٧ سنوات تقريبًا، وتأخير مشروع استبدال وصيانة أنظمة التكييف القديمة بالجامعة لفترة تزيد عن السنتين، وذلك على الرغم من الحاجة العاجلة والملحة للصيانة وفق التقارير الفنيّة، الأمر الذي يستدعي استحداث آلية للتعامل مع طلبات الصيانة الطارئة والمستعجلة للمباني الحكومية قبل وقوع حوادث تسبب في تفاقم المشاكل فيها وتهدد سلامة مستخدميها ومرتاديها.

كما رصد التقرير التأخير في تنفيذ أعمال تجديد وصيانة مجمع السلمانية الطبي بالرغم من حاجة المباني الملحة إلى الصيانة بالإضافة لتقادم أنظمة التكييف والتهوية التي تعود فترات تركيبها إلى ما يقارب ٤٠ عامًا والتي أوصى التقرير الفني بضرورة استبدالها.

رد الجهة

ستقوم الوزارة بدراسة ووضع واعتماد المنهجية المطلوبة مع الجهات المختصة لتحديد آلية التعامل مع الطلبات الطارئة والمستعجلة غير المخطط لها للجهات التي لا تعُهد صيانة مبانيها للوزارة، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك خلال الربع الثاني من العام ٢٠٢٧، كما أنها ستقوم بإعطاء هذا الطلب صفة الأولوية وتوجيه الاستشاري الهندسي للإسراع في إعداد الرسومات الهندسية والتفصيلية ووصف العمل والكلفة التقديرية لأعمال أنظمة التكييف، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الموازنات للمضي قدمًا لطرح المشروع في مناقصة تنفيذ منفصلة، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.

1444 منشأة سجلاتها التجارية نشطة لم تستوف الشهادات الصحية

وزارة الصحة: الانتهاء من برمجة نظام «التراخيص والتفتيش» في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥

كشف ديوان الرقابة المالية والإدارية وجود أنشطة تجارية من ضمن الأنشطة التي يجب ترخيصها من قبل وزارة الصحة (الوزارة) وفقاً لأحكام قانون الصحة العامة، يسمح نظام السجلات التجارية «سجلات» التابع لوزارة الصناعة والتجارة بإضافتها الى السجلات التجارية من دون الحاجة الى ترخيصها من الوزارة، الأمر الذي يؤدي إلى مزاولة تلك الأنشطة من دون ترخيص من الوزارة.

• رد الجهة (وزارة الصحة):

تم حصر الأنشطة التجارية التي يجب ترخيصها من قبل الوزارة، والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة ومخاطبة أصحاب تلك الأنشطة لإدراج موافقة وزارة الصحة ضمن مرحلة ترخيص النشاط في نظام «سجلات» بما يضمن عدم السماح بإضافة الأنشطة إلا بعد ترخيصها من الوزارة، وفقا لأحكام قانون الصحة العامة ودليل الإجراءات المتبعة لتنظيم الأنشطة التجارية.

كما تطرق التقرير إلى أنه لا توجد آلية لدى الإدارة لمتابعة أصحاب طلبات إضافة الأنشطة الى السجلات التجارية المستوفية للاشتراطات وتمت الموافقة عليها في نظام «سجلات»، وإلزامهم باستكمال إجراءات إصدار شهادة الترخيص الصحي، الأمر الذي أدى الى وجود ١٥٣٩ طلبا مستوفيا للاشتراطات ووافقت عليها الإدارة في النظام المذكور، إلا أنه لم يتم إصدار شهادات الترخيص الصحي الخاصة بها.

• رد الجهة (وزارة الصحة):

تم تحديث واعتماد دليل إجراءات الترخيص والتسجيل وتضمينه بآلية لمتابعة أصحاب طلبات التراخيص الصحية المستوفية للاشتراطات التي تم الموافقة عليها في نظام «سجلات»، وإلزامهم باستكمال إجراءات إصدار الشهادات الخاصة بالتراخيص، واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم استجابتهم، حيث يتم إرسال الموافقة من خلال نظام «سجلات» لصاحب الطلب، وحثه على عدم فتح المحل من دون الحصول على شهادة الترخيص الصحي من وزارة الصحة، وجارِ العمل على برمجة نظام «التراخيص والتفتيش» بإرسال رسالة نصية أو بريد إلكتروني لمقدم الطلب، وذلك لإصدار أو تجديد شهادة الترخيص الصحي الخاصة بهم. ومن المتوقع الانتهاء من برمجة نظام «التراخيص والتفتيش» في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥.

كما تم حصر جميع طلبات التراخيص الصحية المستوفية للاشتراطات التي تم الموافقة عليها في نظام «سجلات»، وجار العمل على التنسيق مع قسم تقنية المعلومات لبرمجة النظام ليقوم بإرسال إشعار لأصحاب تلك السجلات لاستكمال الإجراءات اللازمة لإصدار الشهادات الصحية، وسيقوم القسم باتخاذ الإجراءات القانونية في حال مزاولتهم للنشاط بدون الحصول على الشهادة الصحية. ومن المتوقع الانتهاء من برمجة نظام «التراخيص والتفتيش» لإشعار أصحاب الطلبات في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥.

وأشار التقرير إلى أن الإدارة لم تقم بمتابعة العديد من أصحاب المنشآت الذين تعهدوا عند موافقة الإدارة على إضافة الأنشطة التجارية لسجلاتهم باستيفاء بقية الاشتراطات الصحية التي لم تكن مستوفاة خلال مهلة زمنية معينة، وقد بلغ عدد ما أمكن حصره من تلك المنشآت ١٤٤٤ منشأة سجلاتها التجارية نشطة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

• رد الجهة وزارة الصحة:

تم البدء بحصر المنشآت التي تم منحها موافقة مشروطة على إضافة أنشطة تجارية إلى سجلاتها، وجار متابعة هذه الحالات. ومن المتوقع الانتهاء من متابعة الحالات خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

كما تطرق التقرير إلى قيام الإدارة أحياناً بمنح منشآت شهادات الترخيص الصحي، بالرغم من أن تقارير الزيارات الميدانية تظهر عدم استيفائها لبعض الاشتراطات الصحية، الأمر الذي يخالف أحكام المادة (١٨) من قانون الصحة العامة.

• رد الجهة: تم برمجة نظام «التراخيص والتفتيش» بحيث لا يسمح بإصدار شهادة الترخيص الصحي إلا بعد استيفاء كافة الاشتراطات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة، ودليل الاشتراطات الصحية للمحلات التجارية المعتمد بالوزارة. كما تم التعميم على الموظفين وتوجيههم بضرورة الالتزام بالتحقق من استيفاء كافة الاشتراطات قبل إصدار شهادة الترخيص الصحي.

وفي سبيل تصحيح الوضع التنظيمي للمنشآت المخالفة، وضمان الامتثال الكامل للاشتراطات الصحية، تم البدء باتخاذ الإجراءات التالية:

أ) تم حصر جميع المنشآت التي تم منحها شهادات الترخيص الصحي بالرغم من عدم استيفائها للاشتراطات المطلوبة.

ب) تم البدء في التحقق الميداني حول التزام تلك المنشآت، واتخاذ الإجراءات بحق المنشآت المخالفة، ومن المتوقع استكمال ذلك خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

ج) جارِ البحث عن الأسباب التي أدت إلى إصدار شهادات ترخيص صحي لمنشآت غير مستوفية للاشتراطات الصحية، وتحديد أوجه القصور الإدارية أو النظامية واتخاذ الإجراءات الإدارية حيال الموظفين المخالفين، ومن المتوقع استكمال ذلك خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

كما أشار التقرير إلى قيام الإدارة بتجديد شهادات الترخيص الصحي لبعض المنشآت على الرغم من وجود مخالفات مسجلة عليها تتعلق بعدم استيفاء بعض الاشتراطات الصحية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم اكتراث أصحاب تلك المنشآت لإزالة مخالفاتهم.

• رد الجهة:

تم ربط نظام «الترخيص والتفتيش» بنظام «التفتيش المحلي» بالتنسيق مع المعنيين في قسم تقنية المعلومات لضمان التحقق التلقائي من سجل المخالفات، وبرمجة النظام ليقوم بإشعار الإدارة إلكترونيا في حال وجود مخالفات لم يتم تسويتها من قبل المنشآت قبل تجديد الشهادات، والتأكد من إغلاق جميع المخالفات قبل الموافقة على تجديد الشهادة، وفي حالة عدم إزالة المخالفات، يتم رفض تجديد الشهادة وإشعار المنشأة بذلك. كما تم التعميم على الموظفين بضرورة الالتزام بالتحقق من عدم وجود مخالفات على المنشآت قبل تجديد شهادات التراخيص الصحية الخاصة بها.

وأوضح التقرير أنه لا تقوم الإدارة أحياناً بمتابعة المنشآت المخالفة بعد انتهاء المهلة المحددة لها لإزالة مخالفاتها، حيث تبين وجود منشآت مضت فترات على انتهاء المهلة المحددة لها، وصلت في بعض الحالات إلى قرابة ٣ سنوات، من دون أن يقوم مفتشي الإدارة بمتابعتها.

• رد الجهة:

نتفق مع الملاحظة وتم التعديل بناءً عليها، حيث تم التعميم على المفتشين بضرورة متابعة المنشآت المخالفة عند انتهاء المهلة الممنوحة لها لإزالة مخالفاتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال غير الملتزمة بإزالتها. ومن المتوقع الانتهاء من متابعة المنشآت في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

وأشار التقرير إلى أن الوزارة لم تقم بتحديث قرار وزير الصحة رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ والذي يحدد رسوم ٢٧ نشاطا من الأنشطة التجارية التي يتم الترخيص لها من قبل الوزارة، بحيث يشمل كافة الأنشطة التي يتم الترخيص لها من قبل الوزارة بمسمياتها الحالية المحددة من قبل وزارة الصناعة والتجارة، والبالغ عددها ٥٥ نشاطا.

• رد الجهة:

نتفق مع الملاحظة، وتم رفع مقترح لدراسة تكاليف خدمات التراخيص الصحية التي تصدرها وتجددها الوزارة لبعض الأنشطة التجارية، لإدارة تنمية الإيرادات بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويتم حاليًا دراسة التكاليف من قبلهم لتحديد قيمة الرسوم المقترح فرضها أو تحديثها تماشياً مع متطلبات الفقرة (٤,٢,٢) من الدليل المالي الموحد، وكذلك تحديث مسمياتها لتتطابق مع الأنشطة في نظام «سجلات»، وذلك تمهيداً لإصدار قرار من الوزير لتعديل القرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ بحيث يحدد رسوم كافة الأنشطة التجارية الخاضعة لرقابة الوزارة بمسمياتها الحالية في نظام «سجلات». ومن المتوقع تنفيذ التوصية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥.

Link

ALAYAM
الأيام
ستبدي لك الايام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

العدد: 13386

إعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة «غير السارية»

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم 72 لسنة 2025، بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة «غير السارية»، وذلك بناءً على عرض وزيرة الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى:

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة «غير السارية»، برئاسة وزيرة الصحة، وعضوية كل من:

1- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.
2- مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.
3- مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.
4- مدير إدارة تمكين الشباب بوزارة شؤون الشباب.
5- مدير إدارة تغيير المناخ والتنمية المستدامة بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.
6- مدير إدارة الأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم.
7- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.
8- رئيس الخِدْمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.
9- رئيس الأطباء بالمستشفيات الحكومية.
10- استشاري ورئيس قسم جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية بمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب.
11- استشاري الغدد الصماء والسكري بمستشفى الملك حمد الجامعي.
12- نائب رئيس جمعية السكري البحرينية.
13- رئيس جمعية مكافحة السرطان البحرينية.

ويكون رئيس مجموعة الأمراض غير السارية بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقررًا للفريق.

المادة الثانية:

على وزيرة الصحة والجهات المعنية – كُلٌّ فيما يخصه – تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 8
Link

منوهة بعطاء وإسهامات المرأة النوعية في نهضة المملكة.. وزيرة الصحة:

القطاع الصحي كان ولا يزال أحد أبرز ميادين التألق للمرأة البحرينية

أكدت الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن، وزيرة الصحة، أن الاحتفاء بيوم المرأة البحرينية يُجسد قيمة راسخة في مسيرة مملكة البحرين التنموية، ويعكس المكانة المتقدمة التي بلغتها المرأة بفضل الرعاية السامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشارت إلى جهود المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله، والتي ساهمت في ترسيخ حضور المرأة البحرينية في مختلف مسارات التنمية بكل كفاءة واقتدار، مؤكدةً أن ما تحققه المرأة اليوم من نجاحات هو ثمرة عمل مؤسسي متكامل يرأسه المجلس الأعلى للمرأة وفق رؤى طموحة وبرامج ممنهجة مكّنت المرأة من أداء دورها الوطني والمهني على أعلى المستويات.

وبيّنت الوزيرة أن القطاع الصحي كان ولا يزال أحد أبرز ميادين التألق للمرأة البحرينية، حيث تقدّم الكوادر النسائية نماذج رائدة في مختلف الاختصاصات الطبية والصحية والإدارية، وتسهم بفاعلية في تطوير الخدمات وتحسين جودتها، الأمر الذي يعكس ما تتمتع به المرأة البحرينية من كفاءة ومهنية وإخلاص في أداء رسالتها الإنسانية.

وزيرة الصحة

P 6
Link

ALAYAM
الأيام
ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13386

إعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم 73 لسنة 2025، بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية، بناءً على عرض وزيرة الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى:

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية برئاسة وزير الصحة، وعضوية كُلٍّ من:

1- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.

2- الوكيل المساعد للخِدْمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم.

3- مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.

4- مدير إدارة التفتيش بوزارة الصناعة والتجارة.

5- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.

6- رئيس الخِدْمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.

7- رئيس الأطباء للأقسام الباطنية بالمستشفيات الحكومية.

8- رئيس قسم تنظيم المؤسسات الصحية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

9- رئيس وحدة مراقبة العدوى في الخِدْمات الطبية الملكية.

10- رئيس الأطباء بمستشفى الملك حمد الجامعي.

11- استشاري أمراض معدية بالمستشفيات الخاصة يختاره رئيس المجلس الأعلى للصحة.

12- رئيس الشعبة العلاجية بإدارة الشئون الصحية والاجتماعية بوزارة الداخلية.

ويكون رئيس قسم مكافحة الأمراض بوزارة الصحة مقرراً للفريق.

المادة الثانية:

على وزير الصحة والجهات المعنية - كُلٌّ فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشْره في الجريدة الرسمية.

P 9
Link

إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته لمدة ثلاث سنوات

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم 74 لسنة 2025، بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته، وذلك بناءً على عرض وزيرة الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى:

يُعاد تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته برئاسة وزير الصحة، وعضوية كل من:

1- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.

2- مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.

3- مدير إدارة الاتصال والتوعية البيئية بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.

4- مدير إدارة الموارد البشرية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.

5- مدير إدارة الالتزام والمخاطر الجمركية بشؤون الجمارك بوزارة الداخلية.

6- مدير إدارة السياسات الضريبية بالجهاز الوطني للإيرادات.

7- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.

8- رئيس قسم الصحة المدرسية بإدارة الإرشاد ومصادر المعرفة بوزارة التربية والتعليم.

9- رئيس الخدمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.

10- رئيس جمعية مكافحة التدخين.

ويكون رئيس مجموعة مكافحة التدخين والتبغ بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقررًا للجنة.

وتكون مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثانية:

يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء الرأي في بعض الحالات متى ارتأت اللجنة ذلك، دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه اللجنة من قرارات.

المادة الثالثة:

يُلغى القرار رقم 40 لسنة 2022 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته.

المادة الرابعة:

على وزير الصحة والمعنيين - كُلٌّ فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 9
Link

ALAYAM
الأيام
ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود

العدد: 13386

106 مقاهي شيشة بدون ترخيص «صحي».. و«التجارة»: صححنا الوضع

قال ديـوان الرقابة المالية والإداريــة في تقريره الجديد (2024-2025) أنه لاحظ عدم قيام وزارة التجارة والصناعة بإخطار وزارة الصحة عند إضافة نشاط تقديم الشيشة للسجلات التجارية، بما يُمكنها من اتخاذ الإجـراءات اللازمة لإلزام أصحابها باستيفاء كافة الاشتراطات الصحية المطلوبة وإصدار التراخيص الصحية قبل مزاولة النشاط.

وأضاف «أدّى هذا الأمر إلى وجود سجلات نشطة تتضمن نشاط تقديم الشيشة دون ترخيص صحي بلغ عدد ما أمكن حصره منها 106 سجل كما في 31 ديسمبر 2024». من جانبها، قالت وزارة التجارة والصناعة بأنها قامت بتصحيح الوضع، عبر إدراج وزارة الصحة بنظام سجلات ضمن الإشعارات لطلبات الشيشة.

P 13
Link

مجموعة الهلال للرعاية الصحية و«جيتور البحرين» تنظم فعالية «معًا نهزم السكري»

نظمت مجموعة الهلال للرعاية الصحية وجيتور البحرين، بالتعاون مع الاتحاد البحريني للدراجات الهوائية، فعالية «معًا نهزم السكري – مسيرة الدراجات الهوائية الموسم الخامس» بمسار الشيخ ناصر بن حمد للدراجات الهوائية – الزلاق.

فقد نجحت مجموعة الهلال للرعاية الصحية وجيتور البحرين، بالتعاون مع الاتحاد البحريني للدراجات الهوائية، في تنظيم الموسم الخامس من فعالية «معًا نهزم السكري – مسيرة الدراجات الهوائية»، وذلك يوم الجمعة الموافق 28 نوفمبر 2025. جاءت هذه المبادرة ضمن فعاليات شهر التوعية بمرض السكري، بهدف تعزيز الوعي حول الوقاية من السكري والكشف المبكر وأهمية تبنّي نمط حياة صحي. وقد شارك في الفعالية أكثر من 800 مشارك من مختلف مناطق البحرين، مما يعكس زيادة وعي المجتمع واهتمامه بالصحة.

وأعرب د. شارت جاندران، الرئيس التنفيذي للمجموعة عن امتنانه قائلًا: «إن فعالية معًا نهزم السكري – مسيرة الدراجات الهوائية ليس مجرد فعالية رياضية، بل هو حركة مجتمعية تُشجّع على حياة صحية أفضل. إن مشاركة 800 دراج هذا العام تعكس التزام البحرين المتزايد بالصحة».

P 20
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 7296

بقرار من ولي العهد رئيس الوزراء

إعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة «غير السارية»

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم 72 لسنة 2025، بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة «غير السارية»، وذلك بناء على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى:

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة «غير السارية»، برئاسة وزير الصحة، وعضوية كلٍ من:

1- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.
2- مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.
3- مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.
4- مدير إدارة تمكين الشباب بوزارة شؤون الشباب.
5- مدير إدارة تغيير المناخ والتنمية المستدامة بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.
6- مدير إدارة الأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم.
7- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.
8- رئيس الخدمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.
9- رئيس الأطباء بالمستشفيات الحكومية.
10- استشاري ورئيس قسم جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية بمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب.
11- استشاري الغدد الصماء والسكري بمستشفى الملك حمد الجامعي.
12- نائب رئيس جمعية السكري البحرينية.
13- رئيس جمعية مكافحة السرطان البحرينية.

ويكون رئيس مجموعة الأمراض غير السارية بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقرراً للفريق.

المادة الثانية:

على وزير الصحة والجهات المعنية – كُلٌ فيما يخصه – تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 3
Link

بقرار من ولي العهد رئيس الوزراء

إعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية برئاسة وزيرة الصحة

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم 73 لسنة 2025 بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية، بناءً على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى:

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية برئاسة وزير الصحة، وعضوية كُلّ من:

1- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.
2- الوكيل المساعد للخِدْمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم.
3- مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شئون البلديات والزراعة.
4- مدير إدارة التفتيش بوزارة الصناعة والتجارة.
5- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.
6- رئيس الخِدْمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.
7- رئيس الأطباء للأقسام الباطنية بالمستشفيات الحكومية.
8- رئيس قسم تنظيم المؤسسات الصحية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
9- رئيس وحدة مراقبة العدوى في الخِدْمات الطبية الملكية.
10- رئيس الأطباء بمستشفى الملك حمد الجامعي.
11- استشاري أمراض معدية بالمستشفيات الخاصة يختاره رئيس المجلس الأعلى للصحة.
12- رئيس الشعبة العلاجية بإدارة الشؤون الصحية والاجتماعية بوزارة الداخلية.

ويكون رئيس قسم مكافحة الأمراض بوزارة الصحة مقرراً للفريق.

المادة الثانية:

على وزير الصحة والجهات المعنية – كُلٌّ فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القرار - ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 3
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 7296

بقرار من ولي العهد رئيس الوزراء

إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته

صدر عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، قرار رقم 74 لسنة 2025، بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته، وذلك بناء على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى:يُعاد تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته برئاسة وزير الصحة، وعضوية كل من:

1- الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.

2- مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.

3- مدير إدارة الاتصال والتوعية البيئية بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.

4- مدير إدارة الموارد البشرية بوزارة شؤون البلديات والزراعة.

5- مدير إدارة الالتزام والمخاطر الجمركية بشؤون الجمارك بوزارة الداخلية.

6- مدير إدارة السياسات الضريبية بالجهاز الوطني للإيرادات.

7- مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.

8- رئيس قسم الصحة المدرسية بإدارة الإرشاد ومصادر المعرفة بوزارة التربية والتعليم.

9- رئيس الخدمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.

10- رئيس جمعية مكافحة التدخين.

ويكون رئيس مجموعة مكافحة التدخين والتبغ بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقرراً للجنة.

وتكون مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثانية:يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء الرأي في بعض الحالات متى ارتأت اللجنة ذلك، دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه اللجنة من قرارات.

المادة الثالثة:يُلغى القرار رقم (40) لسنة 2022 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته.

المادة الرابعة:على وزير الصحة والمعنيين – كُلٌّ فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 3
Link

خطط لزيادة الطاقة الاستيعابية لمرضى الإدمان

الملاحظة:

عدم تنفيذ خطة منظمة الصحة العالمية (2013-2030)

رد الجهة:

سيتم مواءمة الاستراتيجية القادمة لمستشفى الطب النفسي مع خطة العمل الشاملة لمنظمة الصحة العالمية. وإعداد خطة تشغيلية مفصلة 2026-2030، وسيبدأ منتصف 2026.

الملاحظة:

وجود 32 مريض إدمان على قوائم الانتظار.

رد الجهة:

جاري بحث إمكانية نقل مرضى الإقامة الطويلة إلى مستشفى المحرق بعد صيانته وزيادة الطاقة الاستيعابية لعلاج الإدمان. وتم تقليص فترة الانتظار حالياً لضمان سرعة تقديم الخدمات العلاجية.

الملاحظة:

عدم تخصيص جناح خاص لمدمنات الإناث.

رد الجهة:

تم تخصيص جناح خاص لمرضى الإدمان رجال ونساء ضمن مشروع المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات. مع خطط لزيادة الطاقة الاستيعابية وتخصيص خدمات إضافية.

الملاحظة:

عدم وجود جناح لمدمني الذكور المصابين باضطرابات نفسية خلال العلاج.

رد الجهة:

ستتم دراسة إعادة تخصيص الأجنحة بعد صيانة مبنى ابن النفيس، وضمان الاستخدام الأمثل للأجنحة وفق الاحتياجات. بعد الحصول على الموافقات اللازمة مع وزارة الأشغال.

الملاحظة:

عدم تخصيص جناح للإناث المحولات من الجهات الأمنية للتقييم الجنائي.

رد الجهة:

تم تخصيص أجنحة للحالات الجنائية بمختلف الفئات ضمن مشروع المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات.

الملاحظة:

غياب سجلات دقيقة لحركة أدوية الأمراض النفسية والمواد الخاضعة للرقابة

رد الجهة:

تم البدء بإعداد خطة لضبط حركة المخزون عبر: إنشاء سجل موحد لكل الصيدليات والأجنحة وربطه بنظامي RMS وSNMS، إنشاء مخزون لكل وحدة، تنسيق مع مخازن شفاء، ودمج الخاصية الجديدة ضمن نظام SNMS ويتوقع التنفيذ فبراير 2026.

الملاحظة:

وجود أدوية نفسية ومخدرة منتهية الصلاحية منذ سنوات

رد الجهة:

تم استبعاد واتلاف الأدوية المنتهية وفق الإجراءات المعتمدة، مع وضع خطة رقابية دورية لضمان عدم صرف الأدوية المنتهية مستقبلاً واتباع معايير التخزين الدولية.

الملاحظة:

عدم ترميم مبنى ابن النفيس منذ 3 سنوات

رد الجهة:

بعد التنسيق مع وزارة الأشغال، تم إعادة تقييم نطاق العمل وتحديث الميزانية والموافقة على المستندات اللازمة، وسيتم الاستعانة بمستشار لإعداد نطاق العمل التفصيلي وتقدير التكلفة قبل التنفيذ الفعلي.

P 3
Link

روت لـ الوطن رحلتها مع الطب وخدمة الوطن من المختبر إلى التشريع.. جميلة السلمان:

خبرتي الدولية مكّنتني من صياغة تشريعات صحية دقيقة تواكب التطورات العالمية

» سيد حسين القصاب - تصوير: سهيل وزير

روت عضو مجلس الشورى د. جميلة السلمان في حوار مع «الوطن» رحلتها مع الطب وخدمة الوطن، فهي رحلة بدأت من المختبر، ووصلت إلى صناعة التشريع الصحي، مؤكدة أن خبرتها الدولية مكنتها من صياغة تشريعات دقيقة تواكب التطورات العالمية. وتقول د. جميلة السلمان، بمناسبة يوم المرأة البحرينية، إن دعم القيادة البحرينية للمرأة كان غير مسبوق ورفع مكانتها في المحافل الدولية، مشيرةً إلى أن عشقها للطب بدأ في بيئة علمية قائمة على حب المعرفة وخدمة الناس.

وتوضح أنها تحمل البورد الأمريكي في ثلاثة تخصصات إلى جانب شهادات متعددة شكّلت مسيرتها المهنية، فيما أصبحت تجربة البحرين في مواجهة كورونا نموذجاً عالمياً اعتمدته منظمة الصحة العالمية.

وتعتبر السلمان أن التكريم الملكي في عام 2016 كان نقطة تحول صنعت دافعاً جديداً لمواصلة العطاء على المستويين الوطني والدولي.

وفيما يلي نص المقابلة:

من أين انطلقت رحلتك إلى الطب؟ وما الذي دفعك لاختيار تخصص الأمراض المعدية تحديداً؟

- رحلة الطب بالنسبة لي كانت جميلة جداً، وبخصوص سبب اختياري لتخصص الأمراض المعدية، فالناس عرفوني أكثر من خلال جائحة كوفيد-19، لأن الموضوع كان كبيراً، وفعلاً برز اسمي في هذا المجال، لكن لدي تخصصات أخرى غير الأمراض المعدية، وسأتحدث عنها لاحقاً.

في الوقت الحالي، لو نسأل الأطفال: شنو حابين يكونون في المستقبل؟ كثير منهم سيختار تخصصات في الذكاء الاصطناعي، أو بوتيوبر، وهذا يتماشى مع توجهات الجيل الحالي، لكن جيلنا نحن، عندما كنت تسأل أي أحد، عادةً كنا نختار الطبية والهندسة والمعلمة.

بالنسبة لي، فحتى قبل الثانوية كنت أرغب أن أصبح طبيبة، لسببين مهمين: الأول هو أنني نشأت في بيئة علمية؛ فوالدي -رحمه الله- كان عاشقاً للعلم والقراءة، وكانت مناقشاتنا في البيت تدور حول الكتب والمعلومات العامة والتاريخ والجغرافيا وحتى الشعر. هذا الجو العلمي أثر فينا كثيراً.

أما السبب الثاني فهو حب خدمة الناس، ونحن في عائلتنا تعودنا أن نخدم الآخرين ونساعدهم. وهذه الروح كانت جزءاً من تربيتنا.

فحين يجتمع حب العلم مع حب خدمة الناس، يكون أقرب عمل يناسبهما هو الطب. ولهذا أصبحت طبيبة، ولو عاد بي الزمن لاخترت نفس الطريق.

كيف كانت رحلتك إلى تخصص الطب؟

- بعد التخرج من الثانوية العامة، أو «التوجيهي» كما كنا نسميه، كنا نذهب إلى يوم البعثات لاختيار التخصصات. وفي ذلك الوقت تخرجت الثانية على مستوى البحرين، وكان أول خيار بالنسبة لي هو الطب. لذلك اخترت كلية الطب بجامعة الخليج العربي، دون أي تردد.

وحتى عندما كانوا يسألونني: «متأكدة تبين تصيرين طبيبة؟»، وكان والدي -رحمه الله- يكرر السؤال، كنت أقول له: إن شاء الله طبيبة.

واصلت دراستي في كلية الطب بجامعة الخليج العربي، وبعد التخرج سافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأكمل تخصصي.

ورغم أن الناس عرفوني لاحقاً من خلال تخصص الأمراض المعدية، خصوصاً بعد جائحة كورونا، فإن لدي تخصصات وشهادات أخرى عديدة، فأنا حاصلة على البورد الأمريكي في الأمراض الباطنية، وفي أمراض كبار السن، وفي الأمراض المعدية، كما لدي تخصص في مكافحة العدوى، وتخصص في جودة الخدمات الطبية، ودبلوم في البحوث السريرية، بالإضافة إلى دراسة متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي في النظام الصحي، وغيرها من الشهادات التي شكّلت مسيرتي المهنية في الطب.

وبعد سنوات التخصص في الولايات المتحدة، والتي امتدت لسبع سنوات، عدت إلى البحرين، وبدأت العمل في مجمع السلمانية الطبي. ومنذ ذلك الحين بدأت مرحلة تطبيق كل ما تعلمته، وأنا دائماً أفكر يومياً في ما الذي يمكن أن أقدمه اليوم، سواء لمريض، أو لشخص محتاج للمساعدة، أو لأي إنسان، حيث إن هدفي الدائم أن أقدم الخدمة الطبية بأفضل طريقة، وعلى أكمل وجه.

كيف ترين دورك كطبيبة - سياسية في التأثير في السياسات الصحية؟

- بحكم كوني طبيبة، لدي خبرة بما يجري داخل المستشفيات والعيادات، وبآليات العمل في النظام الصحي والتحديات التي يواجهها؛ ليس فقط في مملكة البحرين، بل على المستوى الإقليمي أيضاً.

وأحمد الله أن لي شبكة علاقات واتصالات دولية واسعة، سواء مع جمعيات صحية عالمية أو مستشفيات معروفة على الصعيد العالمي، كما أشارك باستمرار في مؤتمرات دولية، وأكون جزءاً من لجان نقاش تضع الإرشادات العلمية.

هذا كله يعطيني صورة شاملة عما وصل إليه النظام الصحي عالمياً وإقليمياً، وما هي التحديات التي نواجهها في منطقتنا وكيف يمكن التغلب عليها. وما هي الحلول الممكنة وكيف نطبقها.

ومن هذا الجانب التنفيذي ننتقل إلى الجانب التشريعي، فأي جهة تنفيذية تحتاج إلى تشريعات تسهّل عملها، وعندما يكون لدى المشرّع فهم مباشر ودقيق للتحديات من أرض الواقع، يصبح أكثر قدرة على صياغة مقترحات ومشروعات قوانين تتناسب مع احتياجات القطاع الصحي، فحتى صياغة المواد والبنود داخل القانون تكون أدق وأصح عندما يفهم المشرّع ما الذي يحدث فعلاً في الواقع، مما يضمن أن التشريع يواكب التطورات الإقليمية والعالمية، ويوصلنا إلى أفضل جودة ممكنة في الخدمات الصحية، ويعزز التطور الصحي الملموس الذي نراه اليوم في البحرين. ونحن في مملكة البحرين، كأطباء وكجهات تشريعية، نملك الإمكانيات التي تجعلنا قادرين على منافسة عدد من دول العالم في مجالات متعددة، وذلك بفضل الدعم الذي نحصل عليه من القيادة الرشيدة، ومن مؤسسات الدولة ووزاراتها، وحتى على مستوى الأسرة.

دعم القيادة الرشيدة للمرأة غير مسبوق ورفع مكانتها في المحافل الدولية

عشقي للطب بدأ من بيئة علمية وحب خدمة الناس

تجربة البحرين في مواجهة كورونا أصبحت نموذجاً عالمياً معتمداً من «الصحة العالمية»

التكريم الملكي 2016 كان نقطة تحول وصنع دافعاً جديداً في مسيرتي المهنية

فنحن دائماً نقول إن الرجل شريك أساسي في هذه المسيرة، ومن دون هذا الدعم لا يمكن أن نحقق ما نحققه. وأذكر هنا مثالاً من الأسبوع الماضي، حين حضرت «القمة العالمية لقيادات القطاع الصحي» التي نظمتها فوربس في دولة الإمارات. كان هناك سؤال مهم تمت مناقشته: كيف يمكن جمع الباحث والمخترع والطبيب وصانع القرار على طاولة واحدة؟ لأننا لا نريد تشريعاً لا يمكن تطبيقه، ولا نريد اختراعاً لا يحتاجه الطبيب، ولا حلاً طبياً لا يناسب الوقت أو الموارد.

فكانت إحدى التوصيات أن يكون هناك أشخاص يجمعون بين هذه الجوانب الثلاثة: الطب، والبحث، والتشريع. وبفضل من الله، كنت أنا جميلة السلمان «امرأة بحرينية» الوحيدة التي تمتلك هذه الجوانب معاً، خاصة مع عملي كباحثة وأستاذ مساعد في جامعة الخليج العربي، وامتلاك العديد من البحوث والمنشورات العلمية.

هذا يساعدني أن أفكر بعقلية الطبيب، والباحث والمشرّع في الوقت ذاته، لأن كل واحد منهم يرى الصورة من زاويته. وهنا يأتي دور التمكين والدعم الذي تحصل عليه المرأة البحرينية من القيادة الرشيدة، والإسهامات التي يمكن لها أن تسهم بها ليس على المستوى الوطني فقط، وإنما على المستوى الدولي أيضاً.

وكمشرّعة، هدفي دائماً أن يكون القانون مفيداً للمواطنين، قابلاً للتطبيق، وعادلاً، ويحقق أهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين. وكطبيبة، هدفي أن يستفيد المريض مباشرة من أي تشريع أو نظام جديد، وأن يكون قابلاً للتنفيذ على أرض الواقع.

كيف ترين دعم القيادة البحرينية للمرأة؟

- دعم القيادة الرشيدة في مملكة البحرين للمرأة البحرينية هو دعم مميز جداً، ونحن نعتز ونفتخر به.

هذا النوع من الدعم لا يمكن الحصول عليه بهذه القوة وبهذا المستوى في كثير من دول العالم. فنحن في البحرين نحظى بدعم غير مسبوق من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، ومن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

كما أن الدور الأساسي والمهم يعود إلى المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة حفظها الله، الذي أخذ بالمرأة البحرينية إلى أعلى المستويات.

وبصفتي طبيبة ومشرّعة، أرى هذا التقدم واضحاً عندما أمثل البحرين في المحافل الدولية، فالجميع يشيد بالمستوى الذي وصلت إليه المرأة البحرينية، التي أصبحت تنافس اليوم في جميع القطاعات ومنها التعليمية، الصحية، التشريعية، وغيرها.

وهذا ليس مستغرباً، فقد وصلنا إلى أعلى المناصب، ولدينا وزيرات، وممثلات في المجالس التشريعية، ومسؤولات، ومحاميات، وقاضيات، وهذا كله نتيجة للدعم الكبير الذي نلقاه، والذي نحمله أيضاً كمسؤولية.

الدعم موجود، ولذلك لا يوجد أي عذر يمنعنا من الإنجاز والابتكار والوصول إلى مستويات أعلى، ونحن كنساء بحرينيات نحمل هذه المسؤولية على عاتقنا، ونؤمن بقدرتنا على تحقيق العزيد، وقد رأيت بنفسي خلال مشاركاتي في مختلف المجالات مستوى مميزاً تقدمه المرأة البحرينية.

وعندما نذهب إلى أي مكان، ويُقال إننا من البحرين، نشعر بالفخر، فهذا بحد ذاته شرف كبير، كما أن تبوء أي منصب هو تشريف لخدمة الوطن، وخدمة القيادة، وخدمة المواطنين في مملكتنا الغالية.

خلال جائحة كوفيد-19، كيف كان دورك ضمن الفريق الوطني الطبي؟ وما الدروس التي تعلمتها من تلك الفترة؟

- هناك دروس عديدة جداً تعلمتها، فقد كنت عضوة في الفريق الوطني، وكانت معنا قامات كبيرة من المجلس الأعلى، ومعالي الفريق الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، وعدد من الوزراء وممثلي الجهات الرسمية والحكومية والقطاع الخاص.

وهذه المشاركة بحد ذاتها شرف كبير، حيث تعلمنا الكثير على المستوى الشخصي، والمستوى العلمي، وعلى مستوى النظام الصحي والاستراتيجيات الوطنية.

على المستوى الشخصي كطبيبة، تعلمت كيف يمكنني تسخير خبرتي وما تعلمته طوال السنين لخدمة وطني، فهذا أمر مهم جداً، حيث تعلمنا كذلك كيف نعمل كفريق واحد، وهو فريق البحرين.

كنا جميعاً نسعى لهدف واحد، ونتعاون في كل المجالات، في مراكز تقديم الرعاية الصحية، وفي الإرشادات، وفي البحوث، وفي الإجراءات، وفي المتابعة، وفي جمع المعلومات وتحليلها. ثم إيصالها للمواطنين والمقيمين.

وتعلمنا أيضاً أهمية الشفافية. فقد كان المواطن والمقيم شريكاً معنا في كل خطوة، والمعلومات كانت متاحة للجميع. وهذا جعل الجميع شريكاً في الرأي وشريكاً في اتخاذ القرار، وهو أمر شديد الأهمية.

أما على المستوى القيادي، فقد كان الدرس الأكبر هو أهمية القيادة والـ Leadership. وقد حظينا بقيادة جعلت صحة المواطنين أولوية لا تقبل النقاش.

كل الإمكانيات وُضعت لخدمة هذا الهدف، وهذا منحنا القدرة على تجاوز الجائحة بأفضل النتائج، والعالم كله يعرف أن البحرين كانت من أفضل الدول التي تعاملت مع الجائحة. حتى إن وفد منظمة الصحة العالمية عندما زارنا أبدى دهشته من قدرة البحرين على تجاوز الأزمة ليس فقط بنجاح، بل وفق أعلى المعايير، بروح فريق واحد وقلب واحد.

ولذلك عرضت منظمة الصحة العالمية تجربة البحرين كـ«Case Study»، تُدرَس عالمياً، وتم اعتمادها لأنها تضمنت استراتيجيات أساسية ناجحة وفريدة، وخصوصاً فيما يتعلق بالرؤية الاستباقية.

فالاستعداد المسبق الذي وفرته القيادة الرشيدة قبل وصول أول حالة إلى البحرين منحنا قوة كبيرة. فقد بدأنا التخطيط قبل ظهور أي إصابة، وتم توفير الإمكانيات والدعم الحكومي الكامل قبل أن تسجل المملكة أي حالة كورونا.

وجود هذه الرؤية المبنية على المعلومات والبيانات الصحية الدقيقة وضع البحرين في موقع قوي جداً.

ومن خلال هذه التجربة تعلمنا الكثير، وتعلمنا كذلك أن البحرينيي والبحرينية قادران على الإنجاز في كل الظروف، وقد أثبتا جدارتهما في كل القطاعات، وكانا فعلاً أساس الحاضر والمستقبل الذي نبني عليه.

ما الإنجاز الذي تعتبرينه الأكثر تأثيراً في مسيرتك كامرأة بحرينية تمثل وطنها محلياً ودولياً؟

- حصلت على العديد من الجوائز على مستوى الإقليم، لكن نقطة التحول الكبيرة في شخصيتي ومسيرتي العلمية والعملية كانت عندما تشرفت بالتكريم من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه خلال الاحتفال باليوم الوطني، وحصلت على الوسام في ديسمبر 2016.

كان هذا قبل جائحة كوفيد، وفعلاً في ذلك الوقت لم يكن الكثير من الناس يعرفونني، رغم أنني كنت قد أنجزت مشاريع وإنجازات مهمة في القطاع الصحي.

هذا الوسام أعطاني دافعاً أقوى للبذل والعطاء بأفضل المستويات، لأن البحرين تستحق دائماً المزيد. والحصول على هذه الدرجة والوسام يمثل مسؤولية كبيرة على عاتقنا لنواصل العمل والعطاء أكثر وأكثر. الحمد لله، أعتقد أن هذا كان نقطة تحول كبيرة في حياتي، وإن شاء الله نستمر على هذا المنهج لنقدم المزيد من أجل مستقبل البحرين وقيادتنا الرشيدة.

وبالنسبة لسؤالك عن كوني أول طبيبة بحرينية تترأس لجنة تقنية دولية مهمة في منظمة الصحة العالمية، فهذا كان إنجازاً جميلاً جداً. كأول امرأة عربية بحرينية تتولى هذا الدور، شعرت بفخر كبير، لكن في جوهره، هذا الإنجاز ليس فقط لي شخصياً، بل يمثل البحرين والمرأة البحرينية.

عندما نذهب لأي محفل دولي أو اجتماع أو مؤتمر، فإننا نذهب لنمثل البحرين، واسم البحرين يبرز من خلال هذا التمثيل. هذا يعكس المنظومة التي نعيش فيها، والتي تمنح المرأة البحرينية فرصاً كبيرة للتمثيل في المحافل الدولية، وللإنجاز والاجتهاد والإثبات.

لذلك، هذا الإنجاز مهم على المستوى الشخصي، لكن الأهم أنه يمثل مملكة البحرين والمرأة البحرينية في المحافل الدولية.

بالنسبة إلى عملكم في القطاع التشريعي، ما الأدوار التي تقوم بها لجنة الخدمات كونش رئيس اللجنة؟

- لجنة الخدمات من اللجان المهمة جداً في مجلس الشورى، لأنها تغطي جميع الاقتراحات والمشاريع والمراسلات التي نناقشها، وتشمل قطاعات عدة مثل الصحة والتعليم والنقاط وغيرها.

هذه اللجنة تتعامل مع قضايا ومواضيع تمس المواطن البحريني في عدد من الجهات، لذلك دورها أساسي جداً.

ويصفتي رئيسة لجنة الخدمات، تصلنا هذه المواضيع ونتناقش مع أصحاب السعادة أعضاء اللجنة الذين يمتلكون خبرات متنوعة. لدينا أعضاء من القطاع الطبي، والتعليمي، والمالي، وقطاعات أخرى تساعدنا على تشكيل قرار اللجنة بشكل متكامل.

نحن نأخذ كل المرئيات من الجهات المختصة، ومن القطاعات المختلفة التي تساهم في تشكيل هذا الرأي، ثم نناقش المواضيع للوصول إلى أفضل القرارات.

من بين هذه المواضيع المهمة كان قانون الصحافة، وهو قانون كان الجميع ينتظره لأهميته. هذا القانون أعطى الصحافة والإعلام الأدوات التي تحتاجها لتقديم المزيد لمملكة البحرين، وقد حظي بموافقة إجماع في مجلس الشورى، لأننا أدركنا أهميته.

الصحافة والإعلام شريك أساسي لنا كسلطة تشريعية وللسلطة التنفيذية أيضاً، ويشكّلان حلقة الوصل بين القرارات والمراسيم وما يصل إلى المواطن البحريني، ليعرف كيف يستفيد منها وكيف يمكن أن تغير حياته.

في النهاية، نحن جميعاً موجودون لخدمة الوطن وخدمة المواطنين. ودور الإعلام والصحافة مميز جداً. هناك كفاءات وإنجازات تحققت على مر السنوات السابقة، ونتطلع إلى المزيد من التعاون والإنجاز في المستقبل للقطاع الصحفي في مملكة البحرين.

في يوم المرأة البحرينية، كلمة توجهينها للمرأة.

- أحب أن أهنئ كل امرأة بحرينية، سواء كانت ابنة، أو زوجة، أو مسؤولة، أو طبيبة، أو مدرسة، أو محامية، في هذا اليوم الذي يعكس مدى تمكن المرأة البحرينية من إثبات ذاتها على مر السنين، وإن شاء الله نرى المزيد من الإنجازات في المستقبل.

شعار هذا العام يعكس التميز للمرأة البحرينية، وقد رأينا بالفعل قدرتها على الإبداع والإضافة في كل المجالات، سواء كانت عملية، أو علمية، أو في المجال الأسري.

المرأة البحرينية وصلت إلى أعلى المستويات من التميز والابتكار، وأتمنى للجميع التوفيق.

أما طبيباتنا وطبيبات المستقبل، فنحن نفتخر بكن وبإنجازاتكن، والطريق أمامكن معهد لتحقيق المزيد من النجاحات. بكل الإمكانيات المتاحة لدينا، نتمنى لكنّ التوفيق، وإن شاء الله نراكن في أعلى المناصب.

وأنا متأكدة أنكن ستكونن على قدر الثقة التي وضعتها القيادة الرشيدة في المرأة البحرينية، والتي أثبتت تميزها وإنجازاتها وابتكاراتها في كل المجالات.

«وكل عام وجميع النساء بخير. وصحة وسلامة إن شاء الله».

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6257

برئاسة وزير الصحة... قرار صادر عن سمو ولي العهد رئيس الوزراء:

إعادة تشكيل "الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته"

المنامة - بنا

صدر عن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، القرار رقم (74) لسنة 2025، بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته، وذلك بناء على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته برئاسة وزير الصحة، وعضوية كل من:

1. الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.
2. مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.
3. مدير إدارة الاتصال والتوعية البيئية بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.
4. مدير إدارة الموارد البشرية بوزارة شئون البلديات والزراعة.
5. مدير إدارة الالتزام والمخاطر الجمركية بشئون الجمارك بوزارة الداخلية.
6. مدير إدارة السياسات الضريبية بالجهاز الوطني للإيرادات.
7. مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.
8. رئيس قسم الصحة المدرسية بإدارة الإرشاد ومصادر المعرفة بوزارة التربية والتعليم.
9. رئيس الخدمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.
10. رئيس جمعية مكافحة التدخين.

ويكون رئيس مجموعة مكافحة التدخين والتبغ بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقرراً للجنة.

وتكون مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثانية

يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء الرأي في بعض الحالات متى ارتأت اللجنة ذلك، دون أن يكون لهم حق التصويت فيما تتخذه اللجنة من قرارات.

المادة الثالثة

يُلغى القرار رقم (40) لسنة 2022 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته.

المادة الرابعة

على وزير الصحة والمعنيين – كُلٌّ فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 4
Link

إعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية

صدر عن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، القرار رقم (73) لسنة 2025 بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية، بناءً على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض السارية برئاسة وزير الصحة، وعضوية كُلٍّ من:

1. الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.
2. الوكيل المساعد للخِدْمات التعليمية بوزارة التربية والتعليم.
3. مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شئون البلديات والزراعة.
4. مدير إدارة التفتيش بوزارة الصناعة والتجارة.
5. مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.
6. رئيس الخِدْمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.
7. رئيس الأطباء للأقسام الباطنية بالمستشفيات الحكومية.
8. رئيس قسم تنظيم المؤسسات الصحية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
9. رئيس وحدة مراقبة العدوى في الخِدْمات الطبية الملكية.
10. رئيس الأطباء بمستشفى الملك حمد الجامعي.
11. استشاري أمراض معدية بالمستشفيات الخاصة يختاره رئيس المجلس الأعلى للصحة.
12. رئيس الشُّعبة العلاجية بإدارة الشئون الصحية والاجتماعية بوزارة الداخلية.

ويكون رئيس قسم مكافحة الأمراض بوزارة الصحة مقرراً للفريق.

المادة الثانية

على وزير الصحة والجهات المعنية - كُلٌّ فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القرار - ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشرِه في الجريدة الرسمية.

P 4
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6257

... وإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض "غير السارية"

صدر عن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، القرار رقم (72) لسنة 2025، بإعادة تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة (غير السارية)، وذلك بناء على عرض وزير الصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، جاء فيه:

المادة الأولى

يُعاد تشكيل فريق العمل الوطني لمكافحة الأمراض المزمنة (غير السارية)، برئاسة وزير الصحة، وعضوية كلٍّ من:

1. الوكيل المساعد للصحة العامة بوزارة الصحة.
2. مدير إدارة الفحص والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة.
3. مدير إدارة الصحة الحيوانية بوزارة شئون البلديات والزراعة.
4. مدير إدارة تمكين الشباب بوزارة شئون الشباب.
5. مدير إدارة تغيير المناخ والتنمية المستدامة بالجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة.
6. مدير إدارة الأنشطة الطلابية بوزارة التربية والتعليم.
7. مدير إدارة المكتب الإعلامي بمركز الاتصال الوطني.
8. رئيس الخِدْمات الطبية بمراكز الرعاية الصحية الأولية.
9. رئيس الأطباء بالمستشفيات الحكومية.
10. استشاري ورئيس قسم جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية بمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب.
11. استشاري الغدد الصماء والسكري بمستشفى الملك حمد الجامعي.
12. نائب رئيس جمعية السكري البحرينية.
13. رئيس جمعية مكافحة السرطان البحرينية.

ويكون رئيس مجموعة الأمراض غير السارية بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة مقرراً للفريق.

المادة الثانية

على وزير الصحة والجهات المعنية - كُلٌّ فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

P 4
Link

وزارة "الصناعة": لإدراج "الصحة" ضمن إشعارات النظام لتصحيح الوضع

وجود 106 سجلات نشطة للشيشة غير مرخصة صحيا

- منح "الخدمة" صلاحية التحقق من وجود معلومات للسجل التجاري قبل إكمال إجراءات التوظيف الجديد
- خطة لزيادة نسبة امتثال الشركات المساهمة وذلك في حال بينت تقارير حوكمتها تدني نسب التزامها

أفاد تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشأن العمليات المتعلقة بالتسجيل التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة، بوجود مخالفات في إصدار وتجديد السجلات التجارية للأفراد والأنشطة التجارية، وضعف آليات الرقابة على مدققي الحسابات والشركات المساهمة، مع عرض ردود الوزارة وخططها لتصحيح الأوضاع في 2025 - 2026.

وجاء في التقرير:

- وجود سجلات تجارية يملكها موظفون يعملون في القطاع العام بالمخالفة للمادة (34) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية التي لا تجيز ذلك، ووجود سجلات يملكها موظفون في القطاع الخاص ولا توجد لدى وزارة الصناعة والتجارة (الوزارة) شهادة عدم ممانعة من جهة العمل، بالمخالفة لأدلة الإجراءات المعمول بها بالوزارة.
- **رد الجهة: تتفق الوزارة مع الملاحظة الواردة، وبناءً عليه تم التنسيق مع جهاز الخدمة المدنية لحصر جميع السجلات التجارية الصادرة لموظفي القطاع العام ومخاطبة أصحابها لتصحيح أوضاعهم، مع منح جهاز الخدمة المدنية صلاحية التحقق من وجود معلومات للسجل التجاري قبل إكمال إجراءات التوظيف الجديد، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الرابع من العام 2025.**

وسيتم دراسة حصر السجلات التجارية الصادرة للعاملين في القطاع الخاص الذين لم يقدموا شهادة عدم ممانعة من جهة عملهم الحالية ومخاطبة أصحابها لتقديم الشهادة المطلوبة، ومن المتوقع الانتهاء من الدراسة في الربع الثاني من العام 2026. وأما بالنسبة للحالات الحالية والمستقبلية فإنه يتم طلب شهادة عدم ممانعة للعاملين في القطاع الخاص.

- قيام إدارة التسجيل بإصدار وتجديد سجلات تجارية لعمال أجانب بالمخالفة لتصاريح العمل الصادرة لهم من هيئة تنظيم سوق العمل كعمال مسجلين لدى أصحاب عمل، التي لا تجيز لهم ممارسة العمل التجاري، الأمر الذي يخالف أحكام المادة (23) من قانون تنظيم سوق العمل، والمادة (8) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل رقم (76) لسنة 2008 بشأن تنظيم تصاريح عمل الأجانب من غير فئة خدم المنازل وتعديلاته.

قيام إدارة التسجيل بإصدار وتجديد سجلات تجارية لأجانب بالمخالفة لتصاريح العمل الصادرة لهم من هيئة تنظيم سوق العمل لمزاولة أنشطة مهنية (تصريح مزاولة الأنشطة المهنية)، وهي تصاريح تسمح للعامل بمزاولة مهن محددة منصوص عليها في التصريح، وهو ما يُعرف بـ "العامل المسجل"، الأمر الذي يخالف أحكام المادة (23) من قانون تنظيم سوق العمل، ومقتضيات المادة (5) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل رقم (1) لسنة 2022 بشأن إسناد بعض مهام هيئة تنظيم سوق العمل إلى مراكز تسجيل العمالة.

- **رد الجهة: تتفق الوزارة مع الملاحظة الواردة، وسيتم التنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل عبر:**

- وضع آلية تمنع إصدار أو تجديد سجلات تجارية للأجانب من حاملي تصريح عامل لدى صاحب عمل أو تصريح العامل المسجل، ومن المتوقع الانتهاء من مرحلة التنسيق في الربع الأول من العام 2026.
- حصر جميع السجلات التجارية النشطة المملوكة للأجانب من حاملي تصريح عامل لدى صاحب عمل أو تصريح العامل المسجل وذلك لتوفيق أوضاعهم، ومن المتوقع الانتهاء من مرحلة التنسيق في الربع الأول من العام 2026.

- قيام إدارة التسجيل في بعض الحالات بإصدار وتجديد سجلات تجارية لأجانب على الرغم من انتهاء مدة إقامتهم وتصاريح العمل الممنوحة لهم من هيئة تنظيم سوق العمل.
- **رد الجهة: تتفق الوزارة مع الملاحظة، وسيتم التنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل عبر:**

- التنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل لوضع آلية تمنع تجديد السجلات التجارية المملوكة للأجانب المصرح لهم بمزاولة العمل التجاري المنتهية إقاماتهم وتصاريح عملهم، ومن المتوقع الانتهاء من مرحلة التنسيق في الربع الأول من العام 2026.
- التنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل عبر حصر جميع السجلات التجارية النشطة المملوكة للأجانب المنتهية إقاماتهم وتصاريح عملهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزامهم بتصحيح أوضاعهم، بما في ذلك إدراج مخالفات على سجلاتهم في نظام "سجلات" تمنعهم من إجراء أي معاملات عليها، ومن المتوقع الانتهاء من مرحلة التنسيق بالربع الأول من العام 2026.

- يسمح نظام "سجلات" بإضافة بعض الأنشطة التجارية للسجلات التجارية دون طلب الحصول على موافقة الجهات الحكومية المختصة بترخيصها والرقابة عليها، وفقا للقوانين واللوائح والقرارات الخاصة بعمل تلك الجهات: الأمر الذي يفسح المجال لمزاولة تلك الأنشطة دون استيفاء الاشتراطات المنظمة لمزاولتها.
- **رد الجهة: تتفق الوزارة مع الملاحظة، وسيتم القيام بما يلي:**

- حصر جميع الأنشطة التجارية التي يسمح نظام "سجلات" بإضافتها للسجلات التجارية دون الحصول على موافقة الجهات الحكومية المختصة بترخيصها والرقابة عليها، وتمت أخيرًا مراسلة جميع الجهات الحكومية التي تقوم بترخيص الأنشطة التجارية في نظام "سجلات" بشأن الآلية المستحدثة لعملية الترخيص على الأنشطة التجارية، التي تشمل إضافة الجهات الراغبة بعمليات الترخيص والرقابة على الأنشطة التجارية في نظام "سجلات"، بحيث لا يسمح النظام بإضافة تلك الأنشطة للسجلات إلا بعد الحصول على موافقتها بما يضمن استيفاءها للاشتراطات المطلوبة لمزاولتها، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الثاني من العام 2026.
- حصر السجلات التجارية النشطة التي تمت إضافة النشاط لها دون الحصول على موافقة الجهات الحكومية المختصة بالترخيص لها، ومخاطبة تلك الجهات لاتخاذ الإجراءات اللازمة مع أصحاب تلك السجلات لتصحيح أوضاعها، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الثاني من العام 2026.

- عدم قيام الوزارة بإخطار وزارة الصحة عند إضافة نشاط تقديم الشيشة للسجلات التجارية، بما يُمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام أصحابها باستيفاء جميع الاشتراطات الصحية المطلوبة وإصدار التراخيص الصحية قبل مزاولة النشاط: الأمر الذي أدى إلى وجود سجلات نشطة تتضمن النشاط المذكور دون ترخيص صحي، بلغ عدد ما أمكن حصره منها 106 سجلات كما في 31 ديسمبر 2024.
- **رد الجهة: تم تصحيح الوضع، وإدراج وزارة الصحة نظام "سجلات" ضمن الإشعارات لطلبات الشيشة.**

- لا توجد آلية لدى الوزارة لرصد مدققي الحسابات غير المقيدين في سجل مدققي الحسابات المعتمد لديها لإلزامهم بالقيد في السجل، وقد لوحظ في هذا الصدد، وجود مدققين يزاولون المهنة لم يتم قيدهم في سجل الوزارة، بلغ عدد ما أمكن حصره منهم 779 مدققا كما في 30 سبتمبر 2024.
- **رد الجهة: سيتم التنسيق مع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وهيئة تنظيم سوق العمل لوضع آلية تضمن إخطار الوزارة بمزاولي مهنة التدقيق عند تسجيلهم بالهيئة، ومخاطبة الجهات التي يعملون فيها لإلزامها بقيدهم في سجل مدققي الحسابات بالوزارة، إذ تم طلب قائمة موظفي مكاتب التدقيق لحصر المطالبين بالتسجيل في سجل مدققي الحسابات، وتم الحصول عليها من قبل الهيئة، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الثاني من العام 2026.**

كما سيتم حصر مدققي الحسابات غير المقيدين في سجل مدققي الحسابات بالوزارة وإلزام الجهات التي يعملون فيها بقيدهم في السجل واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفين، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الثالث من العام 2026.

- قيام الوزارة في بعض الحالات بالترخيص لمكاتب لمزاولة نشاط تدقيق الحسابات أو نشاط توفير الخدمات المحاسبية ومسك الدفاتر، على الرغم من أن أصحابها يعملون كموظفين في مؤسسات أخرى: الأمر الذي يخالف مقتضيات المادة (4) من قانون مدققي الحسابات الخارجيين.
- **رد الجهة: سيتم وضع آلية للتأكد قبل الموافقة على طلبات الترخيص لمزاولة نشاط تدقيق الحسابات أو نشاط توفير الخدمات المحاسبية ومسك الدفاتر من تفرغ أصحاب تلك الطلبات، ومن المتوقع الانتهاء من ذلك في الربع الرابع من العام 2025.**

- عدم قيام إدارة رقابة الشركات باتخاذ أي إجراءات حيال بعض الشركات المساهمة التي تدنت نسبة التزامها بمتطلبات ميثاق إدارة وحوكمة الشركات، الصادر بموجب قرار وزير الصناعة والتجارة والسياحة رقم (19) لسنة 2018، وتراوحت ما بين 15 % و50 % في السنة المالية 2023.
- **رد الجهة: سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة والعمل على خطة إجراءات رقابة لزيادة نسبة امتثال الشركات المساهمة، وذلك في حال بينت تقارير حوكمتها تدني نسب التزامها بالربع الأول من العام 2026.**

P 11
Link

البلاد
www.albiladpress.com

العدد: 6257

رد "الصحة": برمجة النظام لمنعها تلقائيا

إصدار شهادات ترخيص صحي لمنشآت غير مستوفية للاشتراطات

عدم إصدار 1539 شهادة ترخيص صحي للأنشطة المستوفية للاشتراطات

الرد: اعتمــاد آليــة متابعــة لاستكمــال الإجــراءات

تضمنت الرقابة على التراخيص الصحية لمزاولة الأنشطة التجارية رصد مدى التزام وزارة الصحة بالاشتراطات الصحية والتنظيمية، مع تقييم فعالية الإجراءات المتبعة لضمان سلامة العاملين والمستهلكين، وتطبيق القانون على الأنشطة التجارية.

وجاء في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية:

» وجود أنشطة تجارية من ضمن الأنشطة التي يجب ترخيصها من قبل وزارة الصحة (الوزارة) وفقاً لأحكام قانون الصحة العامة، يسمح نظام السجلات التجارية "سجلات" التابع لوزارة الصناعة والتجارة بإضافتها للسجلات التجارية دون الحاجة لترخيصها من الوزارة، الأمر الذي يؤدي إلى مزاولة تلك الأنشطة دون ترخيص من الوزارة.

- **رد الجهة: تم حصر الأنشطة التجارية التي يجب ترخيصها من قبل الوزارة، والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة ومخاطبة أصحاب تلك الأنشطة لإدراج موافقة وزارة الصحة ضمن مرحلة ترخيص النشاط في نظام "سجلات" بما يضمن عدم السماح بإضافة الأنشطة إلا بعد ترخيصها من الوزارة، وفقاً لأحكام قانون الصحة العامة ودليل الإجراءات المتبعة لتنظيم الأنشطة التجارية.**

» لا توجد آلية لدى الإدارة لمتابعة أصحاب طلبات إضافة الأنشطة للسجلات التجارية المستوفية للاشتراطات وتمت الموافقة عليها في نظام "سجلات"، وإلزامهم باستكمال إجراءات إصدار شهادة الترخيص الصحي، الأمر الذي أدى لوجود 1,539 طلبا مستوفيا للاشتراطات ووافقت عليها الإدارة في النظام المذكور، إلا أنه لم يتم إصدار شهادات الترخيص الصحي الخاصة بها.

- **رد الجهة: تم تحديث واعتماد دليل إجراءات الترخيص والتسجيل وتضمينه بآلية لمتابعة أصحاب طلبات التراخيص الصحية المستوفية للاشتراطات التي تم الموافقة عليها في نظام "سجلات"، وإلزامهم باستكمال إجراءات إصدار الشهادات الخاصة بالتراخيص، واتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم استجابتهم، حيث يتم إرسال الموافقة من خلال نظام "سجلات" لصاحب الطلب، وحثه على عدم فتح المحل دون الحصول على شهادة الترخيص الصحي من وزارة الصحة، وجار العمل على برمجة نظام "التراخيص والتفتيش" بإرسال رسالة نصية أو بريد إلكتروني لمقدم الطلب وذلك لإصدار أو تجديد شهادة الترخيص الصحي الخاصة بهم. ومن المتوقع الانتهاء من برمجة نظام "التراخيص والتفتيش" في الربع الثاني من العام 2025.**

كما تم حصر جميع طلبات التراخيص الصحية المستوفية للاشتراطات التي تم الموافقة عليها في نظام "سجلات"، وجار العمل على التنسيق مع قسم تقنية المعلومات لبرمجة النظام ليقوم بإرسال إشعار لأصحاب تلك السجلات لاستكمال الإجراءات اللازمة لإصدار الشهادات الصحية، وسيقوم القسم باتخاذ الإجراءات القانونية في حال مزاولتهم للنشاط من دون الحصول على الشهادة الصحية، ومن المتوقع الانتهاء من برمجة نظام "التراخيص والتفتيش" لإشعار أصحاب الطلبات في الربع الثاني من العام 2025.

» لم تقم الإدارة بمتابعة العديد من أصحاب المنشآت الذين تعهدوا عند موافقة الإدارة على إضافة الأنشطة التجارية لسجلاتهم باستيفاء بقية الاشتراطات الصحية التي لم تكن مستوفاة خلال مهلة زمنية معينة، وقد بلغ عدد ما أمكن حصره من تلك المنشآت 1,444 منشأة سجلاتها التجارية نشطة كما في 31 ديسمبر 2024.

- **رد الجهة: تم البدء بحصر المنشآت التي تم منحها موافقة مشروطة على إضافة أنشطة تجارية إلى سجلاتها، وجار متابعة هذه الحالات. ومن المتوقع الانتهاء من متابعة الحالات خلال الربع الثالث من العام 2025.**

» قيام الإدارة أحياناً بمنح منشآت شهادات الترخيص الصحي، بالرغم من أن تقارير الزيارات الميدانية تظهر عدم استيفائها لبعض الاشتراطات الصحية، الأمر الذي يخالف أحكام المادة (18) من قانون الصحة العامة.

- **رد الجهة: تم برمجة نظام "التراخيص والتفتيش" بحيث لا يسمح بإصدار شهادة الترخيص الصحي إلا بعد استيفاء كافة الاشتراطات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة، ودليل الاشتراطات الصحية للمحلات التجارية المعتمد بالوزارة. كما تم التعميم على الموظفين وتوجيههم بضرورة الالتزام بالتحقق من استيفاء كافة الاشتراطات قبل إصدار شهادة الترخيص الصحي.**

وفي سبيل تصحيح الوضع التنظيمي للمنشآت المخالفة، وضمان الامتثال الكامل للاشتراطات الصحية، تم البدء باتخاذ الإجراءات التالية:

أ) تم حصر جميع المنشآت التي تم منحها شهادات الترخيص الصحي بالرغم من عدم استيفائها للاشتراطات المطلوبة.

ب) تم البدء في التحقق الميداني حول التزام تلك المنشآت، واتخاذ الإجراءات بحق المنشآت المخالفة، ومن المتوقع استكمال ذلك خلال الربع الثالث من العام 2025.

ج) جار البحث عن الأسباب التي أدت إلى إصدار شهادات ترخيص صحي لمنشآت غير مستوفية للاشتراطات الصحية، وتحديد أوجه القصور الإدارية أو النظامية واتخاذ الإجراءات الإدارية حيال الموظفين المخالفين، ومن المتوقع استكمال ذلك خلال الربع الثالث من العام 2025.

» قيام الإدارة بتجديد شهادات الترخيص الصحي لبعض المنشآت على الرغم من وجود مخالفات مسجلة عليها تتعلق بعدم استيفاء بعض الاشتراطات الصحية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم اكتراث أصحاب تلك المنشآت لإزالة مخالفاتهم.

- **رد الجهة: تم ربط نظام "الترخيص والتفتيش" بنظام "التفتيش المحلي" بالتنسيق مع المعنيين في قسم تقنية المعلومات لضمان التحقق التلقائي من سجل المخالفات، وبرمجة النظام ليقوم بإشعار الإدارة إلكترونياً في حال وجود مخالفات لم يتم تسويتها من قبل المنشآت قبل تجديد الشهادات، والتأكد من إغلاق جميع المخالفات قبل الموافقة على تجديد الشهادة، وفي حالة عدم إزالة المخالفات، يتم رفض تجديد الشهادة وإشعار المنشأة بذلك. كما تم التعميم على الموظفين بضرورة الالتزام بالتحقق من عدم وجود مخالفات على المنشآت قبل تجديد شهادات التراخيص الصحية الخاصة بها.**

» لا تقوم الإدارة أحياناً بمتابعة المنشآت المخالفة بعد انتهاء المهلة المحددة لها لإزالة مخالفاتها، حيث تبين وجود منشآت مضت فترات على انتهاء المهلة المحددة لها، وصلت في بعض الحالات إلى قرابة 3 سنوات، دون أن يقوم مفتشي الإدارة بمتابعتها.

- **رد الجهة: نتفق مع الملاحظة وتم التعديل بناءً عليها، حيث تم التعميم على المفتشين بضرورة متابعة المنشآت المخالفة عند انتهاء المهلة الممنوحة لها لإزالة مخالفاتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال غير الملتزمة بإزالتها. ومن المتوقع الانتهاء من متابعة المنشآت في الربع الثالث من العام 2025.**

» لم تقم الوزارة بتحديث قرار وزير الصحة رقم (11) لسنة 2016 والذي يحدد رسوم 27 نشاط من الأنشطة التجارية التي يتم الترخيص لها من قبل الوزارة، بحيث يشمل كافة الأنشطة التي يتم الترخيص لها من قبل الوزارة بمسمياتها الحالية المحددة من قبل وزارة الصناعة والتجارة، والبالغ عددها 55 نشاطا.

- **رد الجهة: نتفق مع الملاحظة، وتم رفع مقترح لدراسة تكاليف خدمات التراخيص الصحية التي تصدرها وتجددها الوزارة لبعض الأنشطة التجارية، لإدارة تنمية الإيرادات بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويتم حالياً دراسة التكاليف من قبلهم لتحديد قيمة الرسوم المقترح فرضها أو تحديثها تماشياً مع متطلبات الفقرة (4.2.2) من الدليل المالي الموحد، وكذلك تحديث مسمياتها لتتطابق مع الأنشطة في نظام "سجلات"، وذلك تمهيداً لإصدار قرار من الوزير لتعديل القرار رقم (11) لسنة 2016 بحيث يحدد رسوم كافة الأنشطة التجارية الخاضعة لرقابة الوزارة بمسمياتها الحالية في نظام "سجلات". ومن المتوقع تنفيذ التوصية خلال الربع الرابع من العام 2025.**

P 12
Link

المستشفيات الحكومية: لزيادة الطاقة الاستيعابية لعلاج المدمنين.. وإتلاف العقاقير غير الصالحة

32 مريض إدمان على قوائم الانتظار.. وتكدس أدوية منتهية الصلاحية

تعطل صيانة مبنى ابن النفيس يخفض طاقته الاستيعابية 32 %

إعادة تقييم المبنى ونقل مشروع صيانته إلى المستشفيات الحكومية

يستعرض التقرير في هذه الزاوية نتائج الرقابة على العمليات المرتبطة بالصحة النفسية ومكافحة الإدمان في المستشفيات الحكومية، مع التركيز على مدى الالتزام بتنفيذ الخطط الاستراتيجية، وإدارة حالات الإدمان، وتخصيص الأجنحة العلاجية، وإدارة المخزون الدوائي والبنية التحتية.

كما يتناول التقرير تأثير التأخير في تنفيذ المشروعات والإجراءات على جودة الخدمات العلاجية وفعالية البرامج الصحية.

ويورد التقرير ما يلي:

» لم تقم المستشفيات الحكومية باتخاذ أي إجراءات لتنفيذ الأهداف والمبادرات المدرجة في خطة العمل الشاملة لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بالصحة النفسية للسنوات (2013 - 2030).

- **رد الجهة: سيجري العمل على مواءمة الاستراتيجية المقبلة لمستشفى الطب النفسي مع خطة العمل الشاملة لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة النفسية، بما يضمن تكامل الأهداف وتعزيز فاعلية المبادرات ذات الصلة، وستقوم إدارة مستشفى الطب النفسي بوضع خطة تشغيلية مفصلة متوائمة مع استراتيجية مستشفى الطب النفسي (2026 - 2030)، بحيث تتضمن:**

1) تحديد الأهداف المرحلية لكل محور استراتيجي.
2) ترجمة المبادرات إلى برامج تنفيذية مع مؤشرات أداء كمية ونوعية قابلة للقياس.
3) توزيع المسؤوليات والأدوار على الأقسام المعنية لضمان تكامل التنفيذ.
4) تحديد جداول زمنية واضحة للتنفيذ.
5) رفع تقارير دورية نصف سنوية للإدارة العليا بالمستشفيات الحكومية بشأن مستوى الإنجاز والتحديات.

وعليه، فإن الخطة التشغيلية سيتم استكمالها واعتمادها في الربع الأول من العام 2026، على أن يبدأ التنفيذ الفعلي ابتداء من منتصف العام نفسه، وبما يضمن الارتباط المباشر مع أهداف ومبادرات استراتيجية مستشفى الطب النفسي (2026 - 2030).

» وجود 32 مريض إدمان على قوائم الانتظار للدخول إلى مستشفى الطب النفسي لتلقي العلاج من الإدمان، وذلك كما في 30 يونيو 2025. ما يخالف الإجراءات المعمول بها بالمستشفى التي تقضي بإدخال مرضى الإدمان المستشفى والبدء في علاجهم فور حضورهم وطلبهم العلاج، وقد تراوحت الفترة من تاريخ طلبهم الدخول للمستشفى للعلاج حتى 30 يونيو 2025 ما بين 53 يوم و109 أيام دون البدء في علاجهم.

- **رد الجهة: جارٍ بحث مدى إمكان نقل مرضى الإقامة الطويلة إلى مستشفى المحرق للإقامة الطويلة، بعد أن أصبح المبنى شاغرا، وذلك على أن يتم العمل على صيانته وإجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب مع طبيعة الحالات التي ستتم رعايتها، وبما يسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية لعلاج حالات الإدمان، ومن المتوقع البت في هذا الأمر في شهر نوفمبر 2025، كما نود الإشارة إلى أنه تم تقليص فترة الانتظار بشكل ملحوظ، بما يضمن سرعة تقديم الخدمات العلاجية للمرضى.**

» عدم تخصيص جناح خاص في مستشفى الطب النفسي لعلاج مرضى الإدمان الإناث، أسوة بالمرضى الرجال، إذ يتم دمجهن في الأجنحة المخصصة للإناث المصابات بأمراض نفسية من غير المدمنات؛ الأمر الذي قد يؤثر سلبا على عملية علاج المريضات النفسيات غير المدمنات ويؤخر تعافيهن.

- **رد الجهة: تم تخصيص جناح خاص لمرضى الإدمان بمختلف فئاتهم (رجال - نساء) ضمن مقترح مشروع المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات، ويجري العمل على رفع مشروعات لزيادة الطاقة الاستيعابية وتخصيص خدمات إضافية.**

» لا يوجد جناح خاص لمرضى الإدمان الذكور الذين يتعرضون لأمراض نفسية في فترة العلاج، إذ يتم دمجهم مع المرضى النفسيين غير المدمنين في الأجنحة نفسها بمستشفى الطب النفسي، وفي الغرف نفسها؛ الأمر الذي قد يؤثر سلبا على عملية علاج المرضى النفسيين غير المدمنين ويؤخر تعافيهم.

- **رد الجهة: ستدرج هذه التوصية ضمن خطة تطوير الخدمات بالمستشفى، وستتم دراسة إعادة تخصيص الأجنحة بحسب الاحتياجات، وضمان الاستخدام الأمثل عندما يتم الانتهاء من ترميم وصيانة مبنى ابن النفيس، وسيتم تحديد المدة المتوقعة للتنفيذ فور الانتهاء من الحصول على الموافقات اللازمة بالتنسيق مع وزارة الأشغال.**

» عدم تخصيص جناح خاص للإناث المحولات من الجهات الأمنية بغرض التقييم الجنائي لحالتهن النفسية، على غرار الجناح المخصص للذكور، إذ يتم دمجهن في الأجنحة المخصصة للأمراض النفسية الحادة التي لا تتوفر فيها رقابة أمنية كافية؛ الأمر الذي يسمح لهن بالهروب، ويصعب منع أي تجاوزات قد تحصل منهن ويحول دون رصدها في حال حصولها.

- **رد الجهة: تم تخصيص أجنحة للحالات الجنائية بمختلف الفئات ضمن مقترح مشروع المركز الوطني لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات، كما سيتم العمل على إدراج هذه التوصية ضمن خطة تطوير الخدمات بالمستشفى.**

- **عدم وجود سجلات دقيقة ومكتملة لدى صيدليات وأقسام وأجنحة مجمع السلمانية الطبي ومستشفى الطب النفسي ومركز التصلب اللويحي لحركة الأدوية، بما فيها أدوية الأمراض النفسية، تبين الأنواع والكميات المستلمة والمصروفة للمرضى والرصيد المتبقي من كل صنف.**
- **رد الجهة: نؤكد أهمية هذه الملاحظة في تعزيز الرقابة الدوائية، وقد تم البدء في إعداد خطة تنفيذية ورفع جميع المتطلبات من الصيدلية للجهات المعنية وذلك لضمان إحكام حركة المخزون عبر العمل على:**

- رفع طلب إنشاء سجل موحد لحركة المخزون لجميع أقسام ووحدات وصيدليات المستشفيات الحكومية بالإضافة للأجنحة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، على أن يتم الربط بين النظامين الجديدين "RMS" و "SNMS" لضمان التكامل والشفافية.
- طلب إدراج خاصية إنشاء مخزون خاص لكل صيدلية وتتبع حركة المخزون في كل وحدة ضمن مشروع تطوير نظام "RMS"، وسيتم تضمين خاصية تتيح تتبع المخزون على مستوى كل وحدة أو قسم، بما يضمن معرفة الرصيد المتبقي من كل صنف في أي وقت.
- يتم التنسيق مع "مخازن شفاء المركزية" مسبقا باستلام هذه الأدوية التي يتم استلامها مباشرة من مستشفيات أخرى، علما بأن ذلك يتم في حالات استثنائية فقط إذ إن هذه المواد تعد من فئة المواد المنقذة للحياة التي تترتب على تأخيرها خطورة على حياة المريض، ثم يتم تسليم أوراق الاستلام بعد التوقيع ومطابقة جميع البيانات مع المواد المستلمة وبعدها يتم التواصل وتوصيل هذه الأوراق إلى "مخازن شفاء" لعمل اللازم، علما بأنه تم رفع رسالة مسبقا من إدارة الصيدلية وذلك لتمكين الصيدلية من تسجيل الكميات المستلمة مباشرة حال وصولها، لكن تبين عدم وجود هذه الخاصية في النظام إذ يتطلب تسجيل الكميات وجود طلب شراء مسبق، وعليه تم طلب إدراج هذه الخاصية ضمن مشروع النظام الجديد "SNMS".
- نظام "I-SEHA" لا يغطي الاحتياجات الفنية للوصفات في أجنحة العناية القصوى، وقد تم التواصل مع المعنيين من أجل تطبيق هذه الاحتياجات بشكل صحيح، وقد تبين أن إجراء التعديلات المطلوبة في النظام مرتبط بتحديد مستقبل نظام المعلومات الصحية، وقد تم رفع جميع المتطلبات لإدراجها في نظام "RMS".
- جارٍ العمل على التحول الرقمي للنظام الجديد بالتنسيق مع المجلس الأعلى للصحة وتضمين الخاصية المطلوبة، ومن المتوقع التنفيذ في شهر فبراير للعام 2026.

كما تم رفع الطلب بإضافة خاصية إزالة الأدوية المنتهية/ التالفة من النظام لتضمينها في نظام "RMS". ونظرا لعدم استبعاد هذه الأدوية من النظام فور استبعادها من المخزن من القائمين على ذلك آنذاك؛ فقد ترتب على ذلك وجود بعض الصعوبات في إنهاء إجراءات استبعادها الآن، وجارٍ التنسيق مع الجهات المعنية بشأن إنهاء هذه الإجراءات في النظام الجديد، ومن المتوقع الانتقال للنظام الجديد خلال الربع الأول من العام 2026.

» وجود كميات من أدوية الأمراض النفسية والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف منتهية الصلاحية مكدسة بمخازن وصيدليات مجمع السلمانية الطبي، ومستشفى الطب النفسي، ومركز التصلب اللويحي، ولم يتم استبعادها وإتلافها على الرغم من مضي فترات طويلة على انتهاء فترة صلاحية بعضها تجاوزت في بعض الحالات الأربع سنوات؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى صرف تلك الأدوية عن طريق الخطأ، ويفسح المجال لسوء استغلالها.

- **رد الجهة: تؤكد الإدارة حرصها والتزامها الكامل بما ورد في الملاحظة بشأن ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبعاد وإتلاف الأدوية منتهية الصلاحية في مخازن وصيدليات مجمع السلمانية الطبي، ومستشفى الطب النفسي، ومركز التصلب اللويحي؛ وذلك لضمان سلامة المخزون الدوائي وتفادي صرف تلك الأدوية عن طريق الخطأ أو إساءة استخدامها.**

وقد واجهت الإدارة في وقت سابق تغييرا في آلية استبعاد الأدوية منتهية الصلاحية، إذ تم إلغاء الإجراء السابق الذي كان يتم بموجبه إشعار الجهات المعنية قبل تنفيذ الاستبعاد؛ ما أدى إلى تأخر مؤقت في تنفيذ عملية الإتلاف على رغم جهوزية المستندات ومخاطبة الجهات المختصة. وبعد استلام الردود من الجهات المعنية، تم تنفيذ عملية الاستبعاد فعليا، وتسليم الأدوية منتهية الصلاحية إلى الشركة المختصة بالإتلاف وفقا للإجراءات المعتمدة.

وتؤكد الإدارة استمرارها في الالتزام الدوري باستبعاد الأدوية منتهية الصلاحية أولا بأول، وذلك ضمن خطة رقابية داخلية جارٍ العمل عليها، ووضع آليات لضمان عدم صرف أي أدوية منتهية الصلاحية للمرضى واتباع الإجراءات كافة لضمان سلامة الأدوية حسب معايير التخزين المتبعة دوليا.

» عدم القيام بأعمال الترميم والأعمال الإنشائية الإضافية المطلوبة لمبنى ابن النفيس بمستشفى الطب النفسي، على الرغم من مرور نحو 3 سنوات على إخلائه بسبب تهالكه وحاجته لتلك الأعمال وفقا لتقرير أعدته وزارة الأشغال بتاريخ 14 سبتمبر 2022؛ الأمر الذي أدى إلى خفض الطاقة الاستيعابية للمستشفى من 267 سريرا إلى 182 سريرا، أي بنسبة 32 %.

- **رد الجهة: قامت وزارة الصحة في العام 2022 بالتنسيق مع وزارة الأشغال لتقييم مبنى ابن النفيس وتحديد نطاق الصيانة، وقد تم نقل المشروع إلى المستشفيات الحكومية في العام 2023. وتمت إعادة تقييم نطاق العمل وتحديث الميزانية اللازمة للمشروع بالعام 2024، وتم تقديم النطاق المحدث للموافقة المالية مع طلب زيادة لتغطية العجز. وقد قامت المستشفيات الحكومية بإعادة دراسة نطاق تقنية المعلومات المحدد من وزارة الصحة وإضافة الاحتياجات والحصول على موافقة لجنة الحوكمة، وتقديم احتياجات البنية التحتية لوزارة الأشغال.**

وبناء على تقرير وزارة الأشغال لصيانة مباني مستشفى الطب النفسي، طلبت المستشفيات الحكومية من وزارة الأشغال تنفيذ المشروع، وبناء عليه قدمت وزارة الأشغال شرط الاستعانة بمستشار لإعداد نطاق العمل المفصل مع تقدير التكاليف. وتم التواصل مع وزارة الأشغال لتقديم المستندات الداعمة تمهيدا للحصول على الموافقة المالية؛ ليتسنى لوزارة الأشغال تنفيذ المشروع.

P 13
Link